جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:.....

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي

تخصص: مالية ونقود فرع: علوم اقتصادية

العنـــوان:

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2002-2014)

إعداد الطالبة: يوسفي أمينة

تاريخ المناقشة: 29 /2016/05

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

طيبي الطيب..... جامعة المسيلة..... رئيسا

عيشاوي علي..... جامعة المسيلة..... مشرفا ومقررا

مغني ناصر..... جامعة المسيلة..... ممتحنا

السنة الجامعية 2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

انطلاقا من قوله سبحانه وتعالى:

﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ ﴿٧﴾ ﴾

(إبراهيم:الآية 7)، وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم:« لَا يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ»

الحمد و الشكر لله رب العالمين كما ينبغي لجلال وجهه و عظيم سلطانه على ما أنعم علينا من نعم لا تحصى، منها توفيقي في إنجاز هذا العمل، و أدعو الله أن يتقبله مني قبولا حسنا وأن ينفعني و ينفع المسلمين به.

وبعد: فإنه لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأستاذ المشرف عيشاوي علي الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه حول هذا الموضوع، والذي كان عونا لي في إتمام هذا العمل جزاه الله خيراً.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل اساتذة كلية العلوم الاقتصادية الذين كانوا عونا لي في طريق العلم والدراسة وجاهدو في سبيل اصدار المعلومة بيسر وتفاني.

شكر خاص إلى طاقم مكتبة باب الجامعة

مراد، أسمهان، عزت أحمد، نبيل، سمير، عبد الرزاق

إهداء

إلى من تجرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب ...

إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة ...

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم ...

إلى القلب الكبير والدي العزيز سعيد يوسفي

إلى من أرضعتني الحب والحنان...

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء...

إلى القلب الناصع بالبياض والدتي الحبيبة مسعودة

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة ،إلى رياحين حياتي

إخوتي نبيلة، أنيسة، عبير، أسماء، خولة، خير الدين .

إلى كتاكيت العائلة، جهينة، هديل، هدى، بشري، زكريا، محمد.

إلى أخي العزيز فاتح وزوجته كاميلية وأبنهم سفيان.

إلى كل الأهل والأقارب واخص بالذكر جدتي عائشة رحمها الله وجدي و جدتي الزهراء وجدي محمد.

إلى ازواج اخواتي حفظهم الله.

إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم صديقاتي العزيزات أتمن لكم كل التوفيق في حياتكم القادمة سارة، سهام، ربيحة.

أمينة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
كلمة شكر وعرفان	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول والأشكال	
المقدمة العامة	أ–و
الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر	
تمهيد الفصل	8
المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر	9
المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر	9
المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	10
المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	15
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	20
المطلب الأول: نظرية عدم كمال السوق	20
المطلب الثاني: نظرية الحماية	22
المطلب الثالث: نظرية دورة حياة المنتج	22
المطلب الرابع: نظرية الموقع والموقع المعدل	27–26
خلاصة الفصل	29
الفصل الثاني: تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2002–2014	
تمهيد الفصل	31
المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	32
المطلب الأول: ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	32
المطلب الثاني: امتيازات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	35
المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	38
المبحث الثاني: مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر	44

المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	44
المطلب الثاني: مؤهلات الجزائر في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر	47
المطلب الثالث: الجهود الترويجية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	51
المبحث الثالث: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائرللفترة (2002-2014)	56
المطلب الأول: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر للفترة (2002-2014)	56
المطلب الثاني: أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2014)	64
خلاصة الفصل	66
الخاتمة العامة	68
قائمة المراجع	
ملخص	

قائمة الجداول والأشكال

قائمـــــة الجـــــداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية	28
(1-2)	اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي الموقعة بين الجزائر وبعض الدول	54
(2-2)	اتفاقيات الاستثمار الدولية الجزائرية في نهاية ماى 2014	55
(3-2)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2014)	56
(4-2)	توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة(2002-2014)	58
(5-2)	عدد المشاريع المصرح بها حسب القطاع القانوني خلال الفترة من (2002-2014)	61
(6-2)	عدد المشاريع المصرح بها حسب نوع الاستثمار خلال الفترة من (2002-2014)	62
(7-2)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة (2002-2014	64

قائمـــــة الأشكـــــال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	مراحل تطور دورة حياة المنتج	25
(1-2)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2014).	57
(2-2)	توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة(2002-2014	61
(3-2)	عدد المشاريع المصرح بها حسب نوع الاستثمار خلال الفترة (2002-2014)	63
(4-2)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة (2002-2014)	65

تتسم البيئة الدولية باحتدام التنافس على رؤوس الأموال الأجنبية بين مختلف الدول المتقدمة والدول السائرة في طريق النمو على حد سواء، وذلك نتيجة للدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا والمساهمة في رفع مستويات المداخيل، التعزيز في قواعد الإنتاج وتحسين المهارات والخبرات الإدارية وتحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير والتسويق.

ويحتل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية استثنائية في الدول السائرة في طريق النمو التي تعاني من تفاقم أزمة التمويل والشئ الذي زاد من حدته تقلص مصادر التمويل المختلفة وفي ظل تصاعد مؤشرات المديونية وتضخم التكاليف المرافقة لاقتراضها من العالم الخارجي، فإن مصادر التمويل التي تبقى متاحة أمامها تنحصر في العمل على جلب الاستثمار المباشر من جهة وتنشيط الاستثمار المحلي من جهة أخرى.

من هذا المنطلق اشتد التنافس بين الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال إزالة الحواجز والعرقيل التي تعيق طريقها ومنحها الحوافز والضمانات التي تساهم قدومها ودخوله إلى السوق المحلي من جهة، وتوفير البيئة الاستثمارية الملائمة والتي تعتبر من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى.

ترتبط جاذبية أي بلد للاستثمار الأجنبي المباشر بمدى ملائمة مناخه الاستثماري، وهذا مايبرر التباين الملحوظ بين البلدان النامية والمتقدمة وبين البلدان الساري في طريق النمو فيما بينها.

والجزائر من بين الدول السائرة في طريق النمو التي تسعي جاهدة إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بمزاياه وذلك من خلال اتباع سياسة اقتصادية مناسبة وتقديم العديد من الحوافز والامتيازات التي من شأنها أن تساهم في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وكسب مقومات وإمكانيات تمكنها من مواجهة المنافسة العالمية.

الإشكالية العامة:

عرفت الجزائر تطورات وإصلاحات تشريعية وبذل جهود ترويجية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كان الهدف منها خلق بيئة استثمارية جيدة وجذابة، وذلك من أجل جذب المستثمرين ورجال الأعمال الأجانب، ومنه المساهمة في تمويل التنمية وتوفير فرص العمل وفي هذا السياق يمكن طرح التساؤل التالي:

ماهو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2002-2014؟

تندرج ضمن هذه الإشكالية العامة مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما هي الأهمية الأقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر ؟
- هل مناخ الاستثمار الجزائري محفز للإستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ماهي أهم الإجراءات والحوافز الممنوحة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ماهو نصيب الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؟

الفرضيات:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل حققت نتائج إيجابية للدولة المضيفة مقارنة بالتدفقات الأخرى لرأس المال.
- يساعد مناخ الاستثمار في الجزائر على تحفيز واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- قدرة الجزائر على المنافسة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تبقي متوقعة على عدد من الشروط قد تكون أبرزها تعزيز وتيرة الإصلاح الاقتصادي وتحسين مناخ الاستثمار بكافة جوانبه.
- تعتبر الجزائر وجهة لتدفق الاستثمارات الأجنبية وذلك لوجود فرص عديدة للاستثمار.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الموضوع الذي تعالجه، فلاستثمار الأجنبي المباشر تزايدت أهميته في السنوات الأخيرة لذلك تسعى الجزائر إلى استقطابه حتى تستفيد من مزاياه، من خلال توفير فرص عمل والاستفادة من التكنولوجيا المتطورة، كما يقوم بدور المعزز لإكمال النقص الذي

يوجد في رؤوس الأموال، وهذا من خلال مايحمله من قدرات على نقل التكنولوجيا إلى الدول المضيفة، وجلب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى دراسة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال:

- الوقوف على الصورة الحقيقية لواقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- التعرف عل حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.
- التعرف على الجهود الترويجية المقدمة من طرف الجزائر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع نذكر منها:

- الموضوع ذو أهمية يستحق البحث.
- محاولة لفت انتباه المختصين والمهتمين بهذا المجال إلى مختلف المعوقات التي حالت دون تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في ظل الوفرة المالية التي تعرفها الجزائر النفطية، والتي يمكن الاستفادة منها في تحقيق التنمية.

حدود الدراسة:

حددت فترة الدراسة الزمنية مابين سنة 2002-2014 وهذه الفترة كافية لدراسة تطور الاستثمار الأجنبي المباشر، أما الحدود المكانية فكانت الدراسة في الجزائر.

المنهج المستخدم:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع وبغية الوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة والإحاطة بمختلف جوانبها تم المزج بين منهجين:

أولا- المنهج الوصفي: إبراز وتقديم الجانب النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانيا- المنهج التحليلي: لاستعراض واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وحجم تدفقاته إلى الجزائر.

تقسيمات البحث:

في محاولة للإلمام بالموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين:

حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال التطرق إلى مختلف المفاهيم والأشكال والمحددات...الخ، وذلك لإعطاء الدراسة بعدها النظري البحت.

أما الفصل الثاني فيتناول واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وحجم تدفقاته الواردة إلى الجزائر.

الدراسات السابقة للموضوع:

-عمارة زودة، محددات قرارا الإستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف،2005، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد ادى بشتى اشكاله كإنشاء مشروع جديد بالكامل او التملك أصول منشأة قائمة او من خلال عملية الاندماج، خلال النصف الثاني من القرن الماضي دورا هاما في دعم نمو اقتصاديات الدول النامية.
- تلعب الشركات متعددة الجنسيات القناة الرئسية مع الشركات والمؤسسات الانتاجية الخارجية للمستثمر الأجنبي.

-كاكي عبد الكريم، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الوطني، مذكرة ماجستير في تخصص التجارة الدولية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسييز، جامعة الجزائر، 2010، حيث توصلت الدراسة إلى:

- أن هذا النوع من الاستثمارات يلعب دورا إيجابيا في الرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني، وأن الجزائر تحتاج إلى المزيد من الإصلاحات لجذب حجم أكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بغية الرفع من تنافسية الاقتصاد وما يميز هذه

الدراسة أنها ربطت جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالشكل المطلوب يساعد زيادة تنافسية الاقتصاد الوطني.

-كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية،جامعة آبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2011.

حيث توصلت الدراسة إلى:

- الاثر الإيجابي للاستثمار المحلى والواردات على الناتج الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- أهمية تراكم رأس المال المحلي وأهمية الواردات في الاقتصاد الجزائري وذلك نتيجة ارتفاع حجم الاعتماد على العالم الخارجي لتلبية الحاجات الضرورية ومستلزمات الانتاج.

-حمزة بن حافظ، دور الاصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير في التمويل الدولي والهيئات المالية والنقدية، جامعة قسنطينة، 2008.

حبث توصلت إلى النتائج التالية:

- ان تطبيق كافة الالتزامات المنصوص عليها في المعاهدات والاتفاقيات الثنائية ومتعددة الاطراف الخاصة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وحمايته وتجنب الازدواج الضريبي.
- تحرير المستثمر المحلي والأجنبي من التعقيدات الادارية والاجراءات البيروقراطية، بتطوير الادارة على كل المستثمرين.

صعوبات البحث: لقد واجهت الدراسة الصعوبات التالية:

❖التباين في الإحصائيات المقدمة من مختلف الهيئات والمنظمات.

الفصل الأول

الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد مصادر التمويل الخارجية الذي يتم الاستعانة به لتمويل عملية الاقتصادية، كما يتميز هذا الشكل من أشكال التدفقات المالية عن غيرة من الأشكال الأخرى بأنه يتضمن تحركات رأس المال في شكل نقود، كما يتضمن شكل عيني مثل الآلات والتكنولوجيا والمعرفة والمهارات.

ومما لاشك فيه أن هذا الاستثمار مرهون أساساً بمدى توافر مجموعة من المحددات التي تتحكم في تدفقاته.

وسنتناول هذا الفصل من خلال مبحثين:

المبحث الأول: ماهية الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: ماهية الاستثمارات الأجنبية المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم محركات النمو الاقتصادي نظرا لما يحتويه من مزايا عديدة ومتنوعة، توفير رؤوس الأموال، نقل التكنولوجيا الحديثة، توفير الخبرة الفنية والإدارية، ورفع كفاءة المنتجات المحلية.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك عدة تعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر ومن بين هذه التعاريف نذكر من أهمها:

تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTDA) الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار يفترض وجود علاقة استمرارية طويلة الأمد بين الدولة المضيفة والمستثمرين الأجانب، وقد يسعي هؤلاء المستثمرين عن طريق هذه العلاقة إلى التحكم في مشاريع أو مؤسسات تنتمي إلى البلد المضيف.[1]

أما صندوق النقد الدولي (IFM) فيعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفود في إدارة المؤسسة.[2]

أما منظمة التجارة العالمية (OMC) فقد عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نشاط يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد ما(البلد الأم) أصولا إنتاجية في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارته.

كما عرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) على أنه الاستثمار لأغراض بناء علاقات اقتصادية دائمة تسمح بإمكانية ممارسة تأثير فعال إداريا.

من خلال التعاريف السابقة، فالاستثمار الأجنبي المباشر يتضمن إحدى العمليات التالية:

---

[1]– عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التمية الاقتصادية، ط01، دار حامد للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2014، ص33.

[2]– عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص251.

- الاستثمار في المشاريع المنتجة ومشاريع قطاع الخدمات .
- إدماج الحساب الجاري للمساهمين الأجانب في الشركة، أو الاحتياطي المكون من طرفهم في رأس المال؛
- تحويل ديون خارجية متعلقة بإنشاء تجهيزات أو معدات من الخارج إلى رأس المال؛
- تحويل دين برسم المعونة الفنية الأجنبية إلى رأس المال؛
- إعادة استثمار الأرباح الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر؛

فكل عملية من العمليات السابقة، إذا قام بها مستثمر أجنبي يعد استثمار أجنبيا مباشراً، وبذلك فكل ربح ناتج عنها يعد استثماراً أجنبياً إذا اعيد استثماره بدلا من تحويله إلى البلد الأم.[1]

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يصنف الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى عدة أشكال، حسب العديد من المعاير، منها معيار القائم به (استثمار خاص، استثمار حكومي) معيار الملكية (استثمار مشترك، استثمار مملوك بالكامل) إلا أن التقسيم الأكثر استخداماً هو:

الفرع الأول: الاستثمار المشترك

يعتبر الاستثمار المشترك أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصورة دائمة.

كما عرفه تريبسترا "Terpstra" على أنه هو ذلك النوع من الاستثمار الذي ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية، بحيث يكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليها.[2]

بناءً على التعريف السابق الذكر للاستثمار المشترك يمكن القول بأن هذا النوع من الاستثمار ينطوي علي الجوانب التالية:[3]

1. اتفاق طويل الأجل احدهما وطني والأخر أجنبي لممارسة نوع من النشاط الإنتاجي؛

---

[1]– عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، المرجع السابق، ص ص33-34.

[2]– سعيدي يحي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة ، الجزائر، 2006.

[3]– عمرو حامد، إدارة الأعمال الدولية، ط1، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1999، ص60.

2. قيام أحد المستثمرين بشراء حصة في شركة وطنية يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى استثمار مشترك؛

3. إن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.

4. ليس بالضرورة أن يقدم المستثمر" الطرف الأجنبي أو الوطني" حصة في رأس المال.[1]

أولاً- مزايا وعيوب الاستثمار المشترك:

1. مزايا الاستثمار المشترك:

من حيث المزايا يمكن القول بأن الاستثمار المشترك بصفة عامة يساهم (إذا أحسن تنظيمه وتوجيهه إدارته) في:[2]

- ✓ زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتكنولوجيا، وخلق فرص جديدة للعمل بالإضافة إلى تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو التقليص من الاستيراد؛
- ✓ تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني ومن ثم ترفع درجة استقلال الدول المضيفة عن الدول المتقدمة؛
- ✓ يفتح الاشتراك المجال أمام الدول المضيفة للاستفادة من العائد المرتفع الذي تحققه الاستثمارات الأجنبية، فالمستثمر الأجنبي لا يتخذ أي قرار بالاستثمار إلا بعد إجراء يوفر كافة الظروف المؤدية لهذه الأرباح مثل: التكنولوجيا المقدمة والإدارة الفنية وأنظمة التسويق المتطورة فضلا عن العلاقات والمصالح في الأسواق الخارجية؛
- ✓ يساعد الاستثمار المشترك في تسهيل حصول الشركة على موافقة الدول المضيفة على إنشاء وتملك مشروعات تملكاً مطلقاً؛

[1] – عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2003، ص25.

[2] – المرجع نفسه، ص 17.

- ✓ يعتبر الاستثمار المشترك أكثر أشكال الاستثمار تفضيلا لدى الشركة في حالة عدم سماح الحكومة في الدول المضيفة لهذا المستثمر بالتملك المطلق للمشروع، خاصة في بعض أنواع ومجالات النشاط الاقتصادي كقطاع المحروقات مثلاً؛
- ✓ يعتبر هذا النوع من الاستثمار مفضلاً من طرف المستثمر الأجنبي في حالة عدم توفر لديه الموارد المالية والبشرية والمعرفة التسويقية الخاصة بالسوق الأجنبي لدى هذا المستثمر؛
- ✓ يساعد هذا النوع في تخفيض الأخطار غير التجارية مثل التأميم والمصادرة فضلا عن تخفيض حجم الخسائر الناجمة عن أي خطر تجاري؛
- ✓ إن وجود طرف وطني في المشروع يساعد المستثمر الأجنبي على حل العراقيل والمشكلات الخاصة باللغة والعلاقات الإنسانية وغيرها من المشكلات الاجتماعية والثقافية الأخرى التي تواجه كافة الأنشطة الوظيفية للمستثمر الأجنبي.[1]

2.عيوب الاستثمار المشترك: يمكن ذكر العيوب التالية:[2]

- ✓ يحتاج إلى رأسمال كبير نسبيا؛
- ✓ في حالة التي يكون فيها الطرف المحلي متمثلا في الحكومة فإنه من المحتمل أن تضع قيود صارمة على تحويل الطرف الأجنبي إلى الدولة الأم؛
- ✓ قد يصر الطرف المحلي على نسبة معينة في المساهمة في رأس مال مشروع الاستثمار. هذه النسبة قد لا تتفق مع أهداف الطرف الأجنبي خاصة المرتبطة بالرقابة على المشروع وإدارته مما يخلق مشكلات بين طرفي الاستثمار تؤثر على إنجاز المشروع ككل؛
- ✓ قد يسعي الطرف الوطني بعد فترة زمنية إلي إقصاء الطرف الأجنبي من المشروع الاستثماري وهذا يعني ارتفاع درجة الخطر غير التجاري، وهذا يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والنمو والاستقرار في السوق المحلي.

[1]– حسني علي خريوش، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، الشركة الدولية للتجهيزات والخدمات الهندسية والمكتبية، الأردن، 1999، ص204.

[2]– سالم رشيد السيد، إدارة التمويل الدولي أسسه ونظرياته، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص51.

الفرع الثاني: الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي

هو ذلك الاستثمار الذي ينطوي على التملك المطلق لأصول استثمارية من طرف الأجانب في الدول المضيفة ضمن مشروعات إنتاجية أو تسويقية. ويعتبر هذا النوع أكثر الأنواع تفضيلا لدى الشركات المتعددة الجنسيات، حيث تقوم بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط بالدولة المضيفة.[1]

أولاً- مزايا وعيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

1. مزايا الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي: تظهر هذه المزايا فيما يلى:[2]

- ✓ زيادة حجم تدفقات النقد رأس المال الأجنبي إلي الدول المضيفة؛
- ✓ نظرا لكبر حجم هذا النوع من المشروعات الاستثمارية فإن هذا النوع يؤدي إلى إشباع حاجة المجتمع المحلى من السلع أو الخدمات المختلفة مع احتمالات وجود فائض للتصدير أو تقليل الواردات مما يترتب على هذا تحسين ميزان مدفوعات الدول المضيفة، فضلا عن ما يترتب على كبر الحجم من خلق فرص العمل؛
- ✓ يساهم هذا النوع من الاستثمارات في التحديث التكنولوجي على نطاق كبير وفعال في الدولة المضيفة بالمقارنة بالأشكال الأخرى للاستثمار خاصة أشكال الاستثمار غير المباشر؛
- ✓ توافر الحرية الكاملة في الإدارة والتحكم في النشاط الإنتاجي وسياسات الأعمال المرتبطة بمختلف أوجه النشاط للشركة(تسويقية، إنتاجية ومالية وكذا السياسات الخاصة بالموارد البشرية كالتكوين وتأهيل العمال)؛[3]
- ✓ يساعد التملك المطلق للمشروع الاستثمار في التغلب على القيود التجارية والجمركية التي تضعها الدول المضيفة وخاصة على الواردات؛

---

[1]- جوزي جميلة، أسس الاقتصاد الدولي، النظريات والممارسات، ط1، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع ، 2013، ص 231.

[2]-سالم رشيد السيد، المرجع السابق، ص ص52-53.

[3]- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، الدار الجامعية لنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2003، ص ص488-489.

- ✓ كبر حجم الارباح المتوقع الحصول عليها انخفاض تكلفة المدخلات أو العوامل الإنتاج بأنواعها المختلفة في الدول النامية. يساعد التملك المطلق لمشروع الاستثمار في التغلب على المشكلات الناجمة من الأشكال الأخرى للاستثمارات الأجنبية مثل: التراخيص، والتوكيلات، والاستثمار المشترك، وعقود الادارة وغيرها؛

2. عيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

- ✓ إن الكثير من البلدان النامية تتردد في قبول هذا النوع من الاستثمارات وذلك تخوفا من التبعية الاقتصادية واحتكار الشركات المتعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية لهذه الاستثمارات، إلا أن هناك دول نامية من أجل جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية تسمح بهذا النوع من الاستثمارات مثل كوريا الجنوبية، البرازيل، المكسيك...الخ؛[1]
- ✓ التخوف من الأخطار الغير التجارية كالتأميم والمصادرة، التصفية الجبرية، عدم الاستقرار السياسي الأمن الاجتماعي، الحروب الأهلية؛
- ✓ كما هذا النوع يحتاج إلى رؤوس أمال ضخمة مما يستدعي استحواذ الشركات العملاقة على اغلب هذه المشروعات؛[2]

الفرع الثالث: مشروعات أو عمليات التجميع

وتأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين طرف أجنبي وآخر وطني سواء عام أو خاص يقوم الطرف الأجنبي من خلالها بتوفير مكونات منتج معين مثلاً سيارة على أن يقوم الطرف الوطني لتجميعها لتصبح منتجاً نهائياً. وقد تنطوي مشروعات التجميع على الاستثمار المشترك أو شكل لا تملك الكامل للمشروع الاستثماري من جانب الطرف الأجنبي.[3]

[1] – سالم رشيد السيد، المرجع السابق، ص ص52-53.

[2]– عبد السلام أبو قحف ،اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، المرجع السابق، ص490.

[3]– عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية،(منظماتها، شركاتها، تداعياتها)، (الإسكندرية، الدار الجامعية)،2006،ص185.

المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول: المحددات الاقتصادية:

تعتبر المحددات الاقتصادية أهم مدخل يعتمد عليه صانع قرار الاستثمار الأجنبي المباشر لتوجيه رؤوس الأموال نحو الخارج، بما لها من جوانب تأثيرية مهمة على تسير المشروع الاستثماري على مستوي الدول المضيفة، وفيما يلي سيتم التطرق إلى أهم المحددات التي تلعب دوراً هاما في بناء مناخ للاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: عوامل السوق:

يعتبر البحث عن الأسواق أهم دوافع الشركات متعددة الجنسيات للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في الدول النامية، وذلك ما تؤكده الدراسات الاستقصائية التي أضطلع بها الأونكتاد عن شركات الاستثمار.

كما أن ارتفاع معدل نمو الدخل يزيد من النشاط الاستثماري ويحفز المستثمرين والعكس بالعكس، وحجم السوق لا يقاس فقط بعدد المستهلكين بل بحجم الدخل الوطني وبكيفية توزيع هذا الدخل على أفراد المجتمع فكلما ارتفعت العدالة في توزيع الدخل الوطني وارتفع متوسط دخل الفرد في المجتمع كلما انخفضت درجة أخطار الاضطرابات الاجتماعية ودرجة الأخطار السياسية.[1]

ثانيا: سياسة اقتصادية كلية مستقرة:

إن وجود بيئة اقتصادية كلية، مرحبة بالاستثمار وتتمتع بالاستقرار والثبات من العناصر الأساسية في تشجيع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي بصفة خاصة. ويمثل الاستقرار الاقتصادي في تحقيق جملة من توازن الاقتصادي الكلي وتوفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمارات ومن أهم المؤشرات الكلية لجذب الاستثمار نذكر:[2]

- **توازن ميزان المدفوعات:** باعتبار ميزان المدفوعات هو المرآة العاكسة للوضعية الاقتصادية للبلد، فإذا كان هذا لأخير يعاني من خلل فمن الممكن أن يتخذ البلد إجراءات تقييدية قد لا

---

[1]- سعيدي يحي ، الاستثمار الأجنبي المباشر، ط01، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص144.

[2]-عبد الكريم كاكي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية،ط1، مكتبة حسن العصرية للطباعة النشر والتوزيع، بيروت، لبنان،2013، ص71.

تكون في صالح المستثمر الأجنبي منها: قيود وحقوق جمركية عالية، تخفيض من الأنفاق على إعداد البني التحتية وغيرها من شأنها أن يعيق الاستثمار الأجنبي المباشر.

– **التضخم:** من المعلوم أن لمعدلات التضخم تأثير مباشر على سياسات التسعير، وحجم الأرباح، وبالتالي حركة رأس المال. كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تهتم بها الشركات متعددة الجنسيات، كما لارتفاع معدلات التضخم في الدولة المضيفة تبعاته على مدى ربحية السوق، بالإضافة إلي فساد المناخ الاستثماري، ذلك أن المستثمر الأجنبي في حاجة إلى استقرار سعرى.[1]

– **سعر الصرف:** استقرار أسعار صرف العملة المحلية يشكل أحد أهم العوامل المشجعة على الاستثمار، وعدم ثبات وتدهور سعر الصرف العملة يعد أهم عوامل المعوقة للاستثمار وباعتبار أن إدارة العجز الخارجي والمتمثل بشكل أساسي بالعجز الجاري في ميزان المدفوعات يعتمد أساساً على سعر الصرف، فإن انخفاض العجز الخارجي يعد مؤشر للاستقرار الاقتصادي والاستقرار في سعر الصرف

– **درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي:** يميل الاستثمار الأجنبي إلى التوجه نحو الاقتصاديات المفتوحة وبعيداً عن الاقتصاديات المغلقة، لعدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج الأمر الذي يضمن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها، وعدم وجود أية اختلالات في هذه الأسواق (عناصر الإنتاج)، فالاستثمارات الأجنبية المباشرة تميل بطبيعتها إلى الاقتصاديات المفتوحة على العالم الخارجي ضمانا للعائد الكبير.[2]

– **القوة التنافسية للاقتصاد الوطني:** تعني أنه كلما زادت تلك القوة كلما كان الاقتصاد القومي جاذبا للاستثمار الأجنبي والعكس صحيح ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال معدل نمو الصادرات فعندما يكون في حالة تزايد كلما دل على زيادة القوة التنافسية للاقتصاد القومي والعكس صحيح. وأيضا هناك الرقم القياسي لأسعار الصادرات، فإذا اتجه إلى الانخفاض الكامل دل ذلك على قوة المركز التنافسي للاقتصاد القومي في مجال جذب الاستثمار الأجنبي.

[1]–عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية طبع ونشر وتوزيع، 2000–2001، ص54.

[2]– سعيدي يحي، الاستثمار الأجنبي المباشر، المرجع السابق، ص ص137–138.

- **القدرة على إدارة الاقتصاد الوطني:** يعني أنه كلما تميزت إدارة الاقتصاد القومي بالكفاءة كلما كان الاقتصاد القومي جاذبا للاستثمار الأجنبي، والعكس صحيح، ويستدل على ذلك من خلال التعرف على قيمة الاحتياطات الدولية من النقد الأجنبي ومعدل التغير فيها، وعدد شهور تغطية الواردات فكلما زادت كلما دل ذلك على كفاءة إدارة الاقتصاد القومي واذا زادت جاذبية للاستثمار الأجنبي والعكس صحيح.

وهناك في هذا المجال أيضا المؤشر الخاص بنسبة الدين الخارجي وخدمته إلى الناتج القومي، فكلما انخفضت تلك النسبة كلما دل ذلك على جاذبية الاقتصاد القومي للاستثمار الأجنبي والعكس صحيح، وعلى نفس المنوال تبرز دلالة مؤشري عجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة للدولة.[1]

الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبية المباشرة لدى الدولة المضيفة:

حتى تنساب الاستثمارات الأجنبية نحو البلدان المضيفة يجب أن تتوفر بيئتها على العناصر التالية:

أولا: المحددات السياسية والقانونية

- **المحددات السياسية** :يعتبر الاستقرار السياسي شرطاً أساسيا لا يمكن الاستغناء عنه ويتوقف عليه الاستثمار، فمثلا حتى ولو كانت مردودية الاستثمار المتوقعة كبيرة فلا يمكن الاستثمار في ظل غياب الاستقرار السياسي.

حيث أنه على جانب كبير من الأهمية في كل ما يتعلق بالقرارات الاستثمارية للمستثمرين الأجانب، ومرد ذلك أنه يقلل من حالة اليقين لدى المستثمر المحتمل، لما يشجع المستثمرين القائمين على التوسع أكثر من استثماراتهم.

- **الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار:** إن وجود الإطار التشريعي والتنظيمي المنظم للأنشطة الاستثمار الأجنبي من العوامل الهامة المؤثرة على اتجاهات الاستثمارية الأجنبية، وربما يعتبر أهم محدد فهو يعطي الثقة والأمانة للمستثمر الأجنبي، ويؤثر على اتجاهاته نحو

[1]–عبد المطلب عبد الحميد، مبادئ وسياسات الاستثمار،ط1، الدار الجامعية الإسكندرية، 2010، ص508.

البلد المضيف للاستثمار وبالتالي انجذاب رؤوس الأموال من الخارج اتجاه البلد المضيف المحلي.[1]

كما يتبني المستثمر قراره بالاستثمار بناءً على محددات منها:[2]

– **معدل العائد على الاستثمار:** يعتبر معدل العائد على الاستثمار أحد العوامل الهامة والرئيسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن القاعدة العامة هي أن المستثمر الأجنبي لا يتجه إلى الاستثمار الأجنبي في الخارج إلا توقعا للعائد الأعلى بعد تعدياه بمعدل المخاطر التجارية، مع أخذ المحددات الأخرى الخاصة بمناخ الاستثمار والقدرة التنافسية في الاعتبار، عند اتخاذ قرار بالاستثمار في دولة معينة.

– **سعر الفائدة:** يعتبر محدد رئيسي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فرؤوس الأموال تتجه أينما كانت أسعار الفائدة مرتفعة والعكس صحيح، فإنها لا تتوطن أينما كانت أسعار الفائدة منخفضة.

– **التسويق:** يلعب التسويق دوراً هاماً في الاستثمار الدولي بصفة عامة، إذا يساعد الشركات المتعددة الجنسيات على معرفة حجم الطلب على منتجاتها، حيث تمتلك الشركات إمكانيات تسويقية عالية ومتطورة، وبالشكل الذي يمكنها من المقدرة على التميز منتجاتها، وبالتالي سهولة دخولها إلى الأسواق المختلفة وبكفاءة عالية مع تنويع منتجاتها.

– **الإنتاج:** يمثل انخفاض تكاليف الإنتاج عامل جذب للمستثمرين للقيام بالاستثمار المباشر، حيث يستطيعون من خلال إنتاجهم الضخم الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم.

القدرات الذاتية للتطوير التكنولوجي: تمتلك الشركات المتعددة الجنسية قدرات تكنولوجية هائلة وهي الميزة التي تمتاز بها وتعطيها التفوق، وهذا راجع إلى اتفاقها الكبير على البحوث والاكتشافات، وتخصيص ميزانيات كبيرة لذلك بهدف الوصول إلى اكتشافات متواصلة، من أجل تغطية احتياجات السوق وتلبية رغبات المستهلكين، والخروج باستمرار بمنتجات جديدة، هذه

---

[1]–خالد راغب الخطيب، التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات، ط1، دار البادية ناشرون وموزعون،2012، ص24.

[2] – كاكي عبد الكريم، المرجع السابق، ص ص64–65.

التكنولوجيا الدقيقة التي تفتقر إليها الدول المضيفة، هي الدافع الذي يجعل هذه الشركات تستقر في هذه الأسواق لسهولة السيطرة عليها.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

يتناول هذا المبحث تحليلا لبعض النظريات التي يمكن من خلالها تحديد العوامل المؤثرة على الاستثمارات الأجنبية ودوافع الشركات متعددة الجنسيات في هذا الخصوص. وتشمل هذه النظريات على كل من نظرية عدم كما السوق، نظرية الحماية، نظرية دورة الحياة المنتج الدولي، نظرية الموقع ونظرية الموقع المعدل.

المطلب الأول: نظرية عدم كمال السوق:

أولاً: تقديم النظرية:

تقوم هذه النظرية على عدة افتراضات في تحليلها لأسباب اتجاه الشركات المتعددة الجنسيات للاستثمار في الدول المضيفة ومن بين هذه الافتراضات نذكر:[1]

- غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية؛
- انخفاض المعروض من السلع في تلك الدول؛
- إن الشركات الوطنية في الدول المضيفة ليست لها القدرة على منافسة الشركات المتعددة الجنسيات في مختلف مجالات الأنشطة الاقتصادية، الإنتاجية أو حتى الوظيفة، فالشركات المتعددة الجنسيات تتمتع بميزات نسبية مقارنة بالشركات الوطنية متمثلة في توفير الموارد المالية، التكنولوجيا والمهارات الإدارية، إن إيمان الشركات الأجنبية بهذا التفوق على الشركات الوطنية يعتبر بمثابة أحد الدوافع الأساسية التي تقف وراء قيام الشركات المتعددة الجنسية بالاستثمار في الدول النامية، مع تفضيل التملك المطلق بمشاريع الاستثمار لتمكينها من الاستغلال الأحسن لنقاط قوتها.
- بالإضافة إلى ذلك تفترض هذه النظرية النظرة الشمولية لمجالات الاستثمار الأجنبي.

[1]– سعيدي يحي، الاستثمار الأجنبي المباشر، المرجع السابق، ص ص152–153.

مما سبق وحسب نظرية عدم كمال السوق، فإن انتقال الشركات المتعددة الجنسية من الاستثمار في الدول الأم إلى الاستثمار في الدول النامية يمكن أن يحدث في كل أو بعض الحالات التالية:[1]

1-حالة وجود فروق أو اختلافات جوهرية في منتجات الشركة متعددة الجنسية بالمقارنة بالشركات الوطنية (أو الأجنبية الأخرى بالدول المضيفة).

2-حالة توافر مهارات إدارية وتسويقية إنتاجية...الخ متميزة لدى الشركات المتعددة الجنسية عن نظيرتها بالدول المضيفة.

3-كبر حجم الشركات متعددة الجنسية وقدرتها على الإنتاج بحجم كبير حيث تستطيع في هذه الحالة تحقيق وفورات الحجم الكبير .

4-تفوق الشركات متعددة الجنسية تكنولوجيا.

5-تشدد إجراءات وسياسات الحماية الجمركية في الدول المضيفة والذي قد نشأ عنها صعوبة التصدير لهذه الدول، ومن ثم تصبح الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة الأسلوب المتاح أو الأفضل لغزو مثل هذه الأسواق.

6- قيام حكومات الدول المضيفة بمنح امتيازات وتسهيلات جمركية وضريبية ومالية للشركات متعددة الجنسية كوسيلة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية.

7-الخصائص الاحتكارية المختلفة للشركات متعددة الجنسية والتي ترتبط بشكل أو بآخر بحالات عدم كمال السوق في الدول المضيف

ثانيا: نقد النظرية:

وجهت عدة انتقادات لهذه النظرية من طرف كل من روبوكوسيموندس من روبوكوسيموندسROBOC&SIMMANDS والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1-افتراض إدراك الشركات متعددة الجنسيات لجميع فرص وقيود الاستثمار بجميع دول، العالم ويعتبر هذا الافتراض غير واقعي من الناحية العملية؛

1- خالد راغب الخطيب ، المرجع السابق، ص ص153-154.

2-لم تقدم هذه النظرية أية تفسيرات مقبولة لأسباب تفضيل الشركات متعددة الجنسيات التملك المطلق للمشاريع الإنتاجية خارج الدولة الأم كوسيلة لتحقيق الأرباح في الوقت الذي توجد فيه بدائل أخرى للاستثمار والعمليات الخارجية كعقود التراخيص الخاصة بالإنتاج والتسويق.

المطلب الثاني: نظرية الحماية:[1]

أولا: تقديم النظرية

ظهرت هذه النظرية نتيجة للخلل الذي شاب الافتراضات التي قامت عليها نظرية عدم كمال السوق.

ويقصد بالحماية هنا الممارسات الوقائية من قبل الشركات متعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج أو التسويق أو الإدارة عموماً إلى الأسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى بغير الاستثمار المباشر أو عقود التراخيص والإنتاج ...الخ. أو في شكل آخر وذلك لأطول فترة ممكنة. والإجراءات الحكومية بالدول المضيفة وإجبارها على فتح قنوات الاستثمار المباشر للشركات متعددة الجنسيات داخل أراضيها.

وبصفة عامة تقوم نظرية الحماية على أساس أن الشركة متعددة الجنسيات تستطيع تعظيم عوائدها إذا استطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة، مثلا البحوث والتطور والابتكارات أي عمليات إنتاجية أو تسويقية أخرى جديدة .

وفي هذا الشأن يري "هودوينج" ضرورة احتفاظ الشركة متعددة الجنسيات بأحد الأصول(المعرفة أو الخبرة، الاختراعات ...الخ) التي تحقق لها التميز المطلق بدلا من تصديره أو بيعه للشركات الأخرى في الدول المضيفة لكي تحقق الحماية المطلوبة لاستثمارها ومن ثم الأهداف التي ترغب في بلوغها من وراء تدويل أنشطتها وعملياتها الإنتاجية أو الاستثمارية أو التسويقية ...الخ.

---

[1]- سالم رشيد السيد، المرجع السابق، ص65.

ثانيا: الانتقادات الموجهة لنظرية الحماية:

– إن ممارسة الحماية من الممكن أن يتحقق بأساليب بديلة متاحة لأن تكون أكثر فعالية من تلك التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات، على سبيل المثال يوجد الآن ضوابط لحماية براءات الاختراع، بمختلف أنواعها على مستوي العالمي، تضمها مواثيق متفق عليه ويقوم بتنفيذها منظمات دولية؛

– إن نظرية الحماية تتركز بصورة مباشرة على دوافع الحماية للشركات متعددة الجنسيات وضرورة أن تكون عملية اتخاذ القرارات داخل الشركة الأم من ثم فهي تعطي اهتماما أقل إلى الإجراءات أو الضوابط والسياسات الحكومية الخاصة بالدول المضيفة الخاصة بالاستثمارات الأجنبية والممارسات الفعلية الحالية أو المرتقبة للشركات الأجنبية هذه الإجراءات والسياسات الحكومية قد تؤدي إلى تقليل جدوى ممارسة وإجراءات الحماية التي تمارسها الشركة متعددة الجنسيات على مدى تحقيقها للأهداف التي تسعي لبلوغها.

المطلب الثالث: نظرية دورة حياة المنتج الدولي:

أولاً: تقديم النظرية

تعتبر نظرية دورة حياة المنتج الدولي من أهم تفسيرات وأسباب انتشار ظاهرة الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية بصفة خاصة والدول المتقدمة بصفة عامة كما أنها تلقي الضوء على دوافع الشركات المتعددة الجنسيات (القوميات) من وراء الاستثمارات الأجنبية من ناحية، ومن أخرى فإنها توضح كيفية أو أسباب أنتشار الابتكارات و الاختراعات الجديدة خارج حدود الدولة الأم وبصفة عامة تنطوي دورة حياة المنتج الدولي إلى أربعة مراحل أساسية يمكن توضيحها على النحو التالي:[1]

1. مرحلة الانتاج (الظهور) والبيع في السوق المحلية:

من المعروف أن الدولة بسياستها ومؤسساتها تعمل على إشباع حاجات مواطنيها المتجددة، فالدولة أي دولة عندما تفكر بإنتاج سلعة جديدة غير مسبوق إنتاجها في بلد آخر يكون غرضها من ذلك بالدرجة الأولى أن تبيعها في السوق المحلية ليس بالضرورة تصديرها أو

---

[1] علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1،الأردن، 2007 ، ص ص151-152.

بيع كمية منها في الخارج، فالدفعة الأولى من إنتاج السلعة الجديدة تكون عالية التكلفة لا يشتريها من السوق إلا نخبة من الأغنياء، إلا أن عرض هذه السلعة يظل محدوداً لفترة حتى تتجمع لدى الشركة المنتجة جميع ردود الفعل من المستهلكين الأوائل، وفي الدفعة الثانية من إنتاج السلعة تكون بعض المشكلات المتعلقة بالسوق وارتفاع تكلفة الإنتاج فد تم التغلب على معظمها، فإذا لاحظت أن الطلب على السلعة يتزايد في السوق المحلي الشركة فإن الشركة تبدأ بالتفكير ووضع الخطط للاستفادة من مزايا عملية الانتاج الكبير الذي يفوق قدرة السوق المحلي على استيعابها وفي نهاية هذه المرحلة تبدأ بتصميم الآلات الكبيرة والمتخصصة والبحث على قوى عاملة مدربة.

2. مرحلة النمو والتصدير:

في هذه المرحلة يزيد الطلب على السلعة بصورة كبيرة، ويقبل الناس على شرائها في السوق المحلي، وتبدأ الشركة باستغلال ميزة امتلاك السلعة إلى الخارج مبتدئة بالأسواق المجاورة ما أمكنها ذلك للاستفادة من تقارب الأذواق والعادات وتقاليد، وفي بداية الأسواق بهذه السلعة يزيد الطلب من المستهلكين في الاسواق الخارجية في حين تعمل الشركة بخبرتها على الاستفادة من الفرص فتواصل الإنتاج وتواصل تحسين السلعة.

3. مرحلة نضوج السلعة:[1]

تتصف هذه المرحلة بانتشار المنتج بشكل تام بين جميع الشركات المنافسة في ظل استقرار التكنولوجيا المستخدمة في إنتاجه وبالتالي وصول حجم التعامل بالخدمة والأرباح المتولد عن ذلك إلى المستوي المتوقع أو الذي يأخذ في أحسن أحواله بعد ذلك بالثبات والاستقرار رغم من الزيادة المستمرة في حجم التعامل واتجاهه إلي الانخفاض، ولهذا فإن أي استراتيجية تسويقية تتبناها المنشأة يجب أن ترتكز على محورين رئيسين هما:

-أسعار منخفضة لإفراد العملاء واستمالة رغباتهم؛

-ترويج كثيف يتم من خلاله تأكيد المكانة التنافسية للمنشأة و إبراز الميزة النسبية فيما يقدمه من خدمات.

[1]- سعيدي يحي، الاستثمار الأجنبي المباشر، المرجع السابق، ص ص133-134.

4. مرحلة الانحدار والتدهور:

تبدأ هذه المرحلة مع توقف الخدمة عند مستوي تعامل ثابتة واتجاهات كثير بعد ذلك إلي الانخفاض. وتعكس هذه المرحلة درجة عالية من التعثر الذي يغزى في كثير من الأحيان اتخاذ قرار نهائيا عن تقدم الخدمة. ولذلك لا ينبغي لها أن تصل إلى هذه المرحلة إلا بوجود خدمة بديلة.

الشكل رقم (1-1): مراحل دورة حياة المنتج:

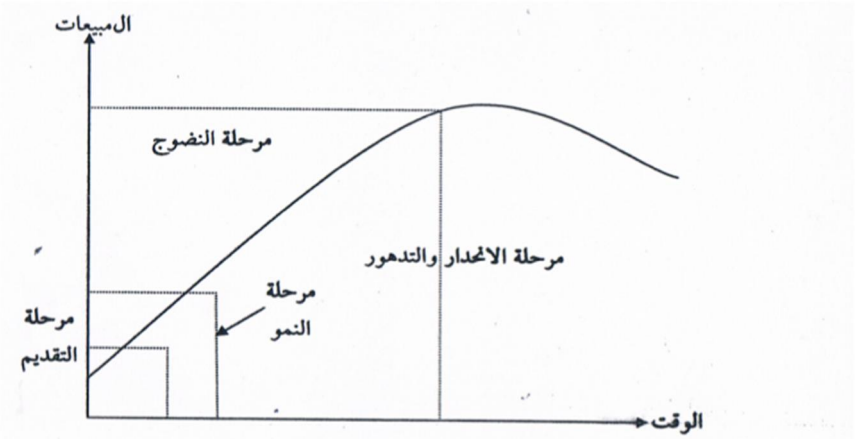

المصدر: على عباس، **إدارة الأعمال الدولية**، دار حامد للنشر والتوزيع،ط1،الأردن،2007،ص154.

فقد وجد أن سلوكها في السوق ينسجم مع مضمون النظرية مثل المواد الصناعية الجاهزة الصنع ونصف المصنعة وبعض السلع الإلكترونية ذات الاستخدام المتعدد وغيرها من السلع في نفس المجال، أي أن هذه السلع ستمر بكافة مراحل دورة حياتها في السوق حتى تصل لمرحلة تخفيض التكاليف والتوسع في الإنتاج وفتح الفروع بقصد الاستفادة من اقتصاديات الحجم والاحتفاظ بالميزة التنافسية لفترة طويلة.

ثانيا: الانتقادات الموجهة لنظرية دورة حياة المنتج الدولي:[1]

بالرغم من نجاح هذه النظرية وإمكانية تطبيقها على بعض المنتوجات إلا أن هناك أنواعاً أخرى من هذه السلع أو المنتوجات قد يصعب تطبيق النظرية بفروضها السابقة عليها ومن أمثلة ذلك السلع التي يطلق عليها سلع الفاخرة(PRESTIOVS-GOODS) مثل سيارات

[1]- سالم رشيد السيد، المرجع السابق، ص 68.

الرولزرويس أو السلع التي يصعب على دول أخرى(غير الدول صاحبة الاختراع) تقليدها أو إنتاجها بسهولة.

وهناك انتقاد آخر وهو أن نظرية دورة حياة المنتج الدولي لم تقدم تفسيرا واضحاً لأسباب قيام الشركات المتعددة الجنسيات بالاستثمار المباشر بدلا من عقود التراخيص في الدول المضيفة.

كما أن هذه النظرية تقدم فقط تفسير السلوك الاحتكاري للشركة اتجاهها إلى الإنتاج في دول أجنبية للاستفادة والتمتع بفروق تكاليف الإنتاج أو الأسعار أو استغلال التسهيلات الممنوحة من قبل الدول المضيفة وكسر حدة إجراءات الحماية الجمركية التي تفرضها هذه الدول على الاستيراد.

المطلب الرابع: نظرية الموقع ونظرية الموقع المعدل

أولاً- نظرية الموقع:

وهذه النظرية ترتكز على المحددات والعوامل الخاصة بالبيئة والموقع تؤثر على قرار إقامة الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة، نظرا لتأكيد هذه العوامل وارتباطها بتكاليف إقامة المشروع وإنتاجه وتشغيله وتسويقه وإدارته، والتي من بينها:[1]

1- العوامل ذات الصلة بالتكاليف كالقرب من المواد الخام والمواد الأولية والأيدي العامل وبالذات ما يتصل منها بانخفاض الأجور ونوعية عنصر العمل المطلوب، ومدى توفر رأس المال وتكاليف النقل والتسهيلات إلى الأجنبي إلى الدول التي تنخفض فيها هذه التكاليف بدرجة أكبر من غيرها.

2- العوامل التسويقية والمتمثلة بدرجة المنافسة في الأسواق ومنافذ التوزيع، وحجم الأسواق ومعدل نموها، ورغبة في المحافظة على المتعاملين احتمالات التسويق الخارجي (الصادرات) وما إلى ذلك من عوامل تسويقية.

[1]- فليح حسن خلف ، التمويل الدولي ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص ص183-184.

3- الإجراءات الحمائية وضوابط التجارة الخارجية كنظام الحصص والضرائب الجمركية، والقيود الأخرى على الواردات والصادرات.

4- العوامل المرتبطة بالبيئة التي تعمل فيها مشروعات الاستثمار الأجنبي مثل تقييد الاستثمارات الأجنبية، الاستقرار السياسي، القيود على الملكية، نظام الضرائب، تحويل العملات استقرار أسعار الصرف....الخ.

5- عوامل أخري ترتبط بالأرباح والمبيعات المتوقعة والقيود على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال ومدى توفر الثروات الطبيعية وغير ذلك.

ثانيا- نظرية الموقع المعدل:

وهذه النظرية تستند إلى حد كبير على النظرية السابقة أي إنها تتماثل معها، ولكنها تجري تعديلا عليها، إضافة عوامل أخرى التي قد تؤثر على الاستثمارات الأجنبية كما يتضح فيما بعد.[1]

ويرجع الفضل في تقديم هذه النظرية إلى روبوكوسيموندس(ROBIK&IMMONDS)،

حيث اقترحها أن الأعمال والاستثمارات الدولية والأنشطة المرتبطة بهما تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل، المجموعة الأول تشمل العوامل الشرطية، أما المجموعة الثانية فهي عوامل دافعة، أما المجوعة الثالثة فهي العوامل الحاكمة، وأخيرا ويمكن تلخيص هذه العوامل من واقع إسهامات روبوكوسيموندس في الجدول الآتي:[2]

[1]- المرجع نفسه، ص183.

[2]- عبد السلام أبو قحف ، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر، 1989، ص ص60-61.

الجدول رقم(1−1): العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية

العوامل الشرطية	
أ−خصائص المنتج/السلعة (ProdutSpecific)	أمثلة: نوع السلعة، استخدامات السلعة، درجة حداثة/جدة السلعة، متطلبات الإنتاج للسلعة(الفنية والمالية والبشرية) خصائص العملية الإنتاجية....إلخ
ب−الخصائص المميزة للدول المضيفة(Country-Speific)	طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل، مدى توافر الموارد البشرية والطبيعية، مدي التقدم الحضاري(tech-cultural)،خصائص البيئة السياسية، الاقتصادية.... الخ.
ج−العلاقات الدولية للدول المضيفة مع الدول الأخرى.	نظم النقل والاتصالات بين الدول المضيفة والدول الأخرى، الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية التي تساعد على حرية أو انتقال رؤوس الأموال، المعلومات، البضائع، والأفراد، التجارة الدولية....إلخ.
العوامل الدافعة	
أ−الخصائص المميزة للشركة (Firm-Specific).	مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية أو التكنولوجيا، حجم الشركة
ب−المركز التنافسي.	المقدرة النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة التهديدات والأخطار التجارية....إلخ.
العوامل الحاكمة	
أ−الخصائص المميزة للدولة المضيفة.	القوانين واللوائح الإدارية، ونظم الإدارة والتوظيف وسياسات الاستثمار، والحوافز الخاصة للاستثمارات لأجنبي....إلخ.
ب−الخصائص المميزة للدولة الأم.	القوانين واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، المنافسة، ارتفاع تكاليف الإنتاج.
العوامل الدولية.	الاتفاقيات المبرمة بين الدول المضيفة والدول الأم، والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة.

المصدر: خالد راغب الخطيب، **التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات في ضوء المعايير الدولية**، دار البداية، ناشرون وموزعون، عمان، الأردن،2012، ص ص164−165.

خلاصة الفصل:

من خلال دراسة الفصل يتضح لنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وعلى المدى الطويل، وتعطي صاحبها حق التملك والإدارة للمشروع الاستثماري مما جعله يكون مقصد العديد من الدول النامية على حد سواء.

كما حاولنا إبراز محددات الاستثمار الأجنبي وكذا النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر والتي هي مكملة لبعضها البعض وأن كل نظرية قد تناولت جزء أو أجزاء من جوانب هذا الاستثمار.

بالإضافة إلى توضيح أشكال مختلفة من تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدول المضيفة.

الفصل الثاني

تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 2002-2014

تمهيد:

عملت الجزائر جاهدة منذ الانتقال من مرحلة التسيير المخطط للاقتصاد إلى مرحلة اقتصاد السوق على توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

حيث تبنت الجزائر منذ بداية التسعينات سياسة الانفتاح الاقتصادي، والرامية إلى معالجة الاختلالات التي تسود الاقتصاد الوطني، فقد عمدت الجزائر إلى تحسين مناخها الاستثماري وتطهير بيئة أعمالها من خلال توفير الإيطار القانوني والتنظيمي وتطويره، ومنح ضمانات وامتيازات للمستثمر الأجنبي، حيث تتمتع الجزائر بالعديد من المؤهلات التي تجعلها محط انظار المستثمرين، حيث قامت الجزائر بمجموعة من الجهود الترويجية للاستثمار.

حيث سنتناول هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث:

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثاني: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثالث: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 2004-2014

لقد عالجت الجزائر مسألة الاستثمارات الأجنبية منذ الاستقلال من خلال اصدار مجموعة من القوانين المتعاقبة حيث اصدرت كذلك تشجيعات تضمنت العديد من الضمانات والمزايا للمستثمر الأجنبي، وعلى الرغم من الاصلاحات والجهود التي بذلتها الجزائر في السنوات الأخيرة فإن مستوى الاستثمارات الأجنبية هي دون مستوى طموحات الجزائر وذلك بسبب المعوقات التي يواجهها الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المطلب الأول: ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد منح المشرع الجزائري ضمانات للاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا يشكل نقطة تحول أساسية في مسيرة انفتاح الاقتصاد الجزائري انطلاقا من قانون الاستثمار لسنة 1993.

الفرع الأول: الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

ان عزم الجزائر على جلب المستثمرين للمساعدة في تنمية الاقتصاد الوطني جاء من خلال النصوص القانونية التي ذكرت في كل من قانون النقد والقرض رقم(90- 10) والمرسوم التشريعي رقم (93-10) المتعلق بترقية الاستثمار، والذي ينص على:

أولاً: الحرية الكاملة للمستثمر والاستثمار[1]

يضمن هذا المبدأ حرية كبيرة لإقامة استثمارات في النشاطات الاقتصادية المختلفة ماعدا التي هي مخصصةللدولة (التعليم، الصحة العمومية...الخ)، وذلك عن طريق نفس المساهمة بإجمالي رأس المال أو عن طريق الشراكة، كما يسمح بإنشاء الاستثمار في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة (SARN) أو في شكل شركة بإسم جماعي(SNC) أو في شكل شركة ذات أسهم (SPA).

[1]-عبد المجيد أونيس، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقي الدولي الأول حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 18/17 أفريل، الجزائر،2006، ص255.

ثانيا: المساواة في المعاملة[1]

يضمن قانون الاستثمار الجزائري للمستثمرين الأجانب نفس المعاملة التي يعامل بها المستثمر الوطني، ومبدأ عدم التميز وعدم الحق في المصادرة وضمان حماية الملكية الفردية، كما نص القانون على عدم التميز بين المستثمرين الأجانب مع مراعاة أحكام الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع دولهم الأصلية، ويشير القانون كذلك إلى عدم إمكانية إجراء مراجعة أو إلغاء في المستقبل للمزايا المقدمة للاستثمارات المنجزة طبقا لهذا القانون ولكن يسمح القانون بقدر من المرونة إذ يعطي للمستثمر الحق في المطالبة بأن تشمله التعديلات الجديدة المدخلة على القانون، فقد القانون إلى عدم إمكانية القيام بمصادرة إدارية، وإذا تم ذلك بموجب التشريع فيترتب على الدولة تقديم تعويض عادل ومنصف للمستثمر وبالتالي هو تشريع لتحفيز الاستثمار وليس تشريعا يهدف للرقابة فقط ويستند إلى مبدأ الحيادية.

ثالثا: ضمانات تحويل رأس المال وعائده[2]

أشارت المادة31 من الأمر رقم 01-03 الصادر في 20 أوت2001 تستفيد الاستثمارات المنجزة انطلاقا من مساهمة في رأس المال بواسطة عملة صعبة حرة التحويل، يسعرها بنك الجزائر بانتظام ويتحقق من استردادها قانونا، مع ضمان تحويل رأس المال المستثمر والعوائد الناتجة عنه، كما يتمثل هذا الضمان المداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل أو التصفية حتى وإن كان المبلغ أكبر من رأس المال المستثمر في البداية.

وتشير المادة 30 من الأمر 01-03 إلى وجوب تعهد أي مالك جديد تعود إليه ملكية المشروع (بعد تنازل المالك القديم) بتنفيذ كل الالتزمات التي تعهد بها المالك القديم.

[1]- منصوري الزين، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، ص88.

[2]- جمال بلخباط، جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015، ص134.

ثالثا: امكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي[1]

تنص المادة41 من المرسوم على أنه يعرض أي نزاع بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية، أما بفعل المستثمر وأما نتيجة لإجراء اتخذته الدولة الجزائرية ضده، على المحاكم المختصة إلا إذا كانت هناك اتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية تتعلق بالصلح أو التحكيم أو اتفاق خاص ينص على شرط التحكيم أو يسمح للإطراف بالاتفاق على إجراء الصلح بالجوء إلى تحكيم خاص.

رابعا: الضمانات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية[2]

إن موضوع الملكية الفكرية يكتسي أهمية بالغة لدي المستثمر الأجنبي نظراَ للتهديدات العديدة التي يتعرض لها في هذا المجال، وما يترتب عنها من أثار سلبية وخيمة عليه، خاصة مع تطور الإعلام الآلي وبرامج الحاسوب.

ولهذا ومن أجل تقليل مخاوف المستثمر الأجنبي، عملت مختلف الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بما فيها الجزائر، على حماية حقوق الملكية الفكرية من خلال التأكيد عليها في تشريعاتها القانونية، إضافة إلى إبرام العديد من الاتفاقيات المتعلقة بهذا المجال.

فقد وقعت الجزائر على عدة اتفاقيات ذات صلة بحماية حقوق الملكية الفكرية أهمها اتفاقية باريس المتعلقة بحماية الملكية الصناعية، من خلال الأمر رقم 75-02 في 9 يناير1975، واتفاقية مادريد المتعلقة بالتصنيف الدولي للمنتوجات والخدمات بموجب نفس الأمر رقم 72-10 المؤرخ في22 مارس1972.

كما تضمنت تشريعاتها الوطنية مجموعة من القوانين، تنص هي الأخرى على حقوق الملكية الفكرية، أبرزها الأمر رقم 03-07 الصادر في 19 يوليو2003 والمتعلق ببراءات الاختراع، والمرسوم رقم 05-275 الصادر في أوت 2005 المحدد لطرق إيداع وتسليم براءات الاختراع،

[1]- منصوري الزين، المرجع السابق، ص88.

[2]- خرافي خديجة، دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشرفي الجزائر دراسة مقارنة بين (الجزائر، تونس، المغرب)، لنيل شهادة دكتورا في العلوم الاقتصادية، فرع المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد،2015، ص159.

إضافة إلى الأمر رقم 03-06 الصادر في 19 يوليو 2003 والمتعلق بالعلامات، والمرسوم 05-277 الصادر في 02 أوت 2005، والمحدد لطرق إيداع وتسجيل العلامات، والأمر رقم 03-05 الصادر في 19 يوليو 2003، والمتعلق بحقوق الملكية الأدبية والفنية بما فيها برامج الكمبيوتر، كما ونص المشرع الوطني على عقوبة تقليد العلامة، تتمثل في الحبس أوالتعويض بغرامة مالية.

وبهذا يتبين لنا بأن الجزائر قطعت شوطاً كبيراً في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية ومع ذلك فمازالت تتلقى هذه الدولة انتقادات بسبب عدم فعالية نظامها المتعلق بحماية الحقوق الفكرية بسبب وجود السوق الموازية حيث يتم اختراق البرامج وإعادة بيعها بأسعار رمزية مقارنة بأسعارها الأصلية.

خامسا: ضمانات الحماية ضد التأميم والمصادرة[1]

يمثل هذا القيد أحد ضمانات الأساسية، التي إن غابت عن تشريع دولة ما، فقد يمتنع المستثمر على الاستثمار فيها، ولذلك نص المشرع الجزائري على هذا الضمان صراحة، حيث أقر في المادة 16 من القانون المتعلق بتطوير الاستثمارات، على عدم إمكانية قيام الدولة بمصادرة إدارية للاستثمارات المنجزة، إلا في حالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به، ويترتب على المصادرة تعويض عادلة ومنصف.

المطلب الثاني: الحوافز الممنوحة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

تسعي الجزائر إلى الانفتاح أكثر على الاستثمارات المباشرة الأجنبية من خلال جذب أكبر قدر منها، بوضعها لمجموعة من الحوافز سواء كانت جبائية، ضريبية، أوجمركية، بما يحفز المستثمر الأجنبي على الإستثمار فيها.

حسب الأمر 01-03 نجد أن نظام الأمتيازات أنطوى على نظاميين أساسيين وهما النظام العام والنظام الإستثنائي وفيما يلي سنتطرق إلى مزايا النظامين.

[1]- خرافي خديجة، المرجع السابق، ص159.

أولاً- مزايا النظام العام للاستثمار:

تستفيد الاستثمارات بالإضافة للحوافز الضريبة وشبه الضريبية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، من مزايا إضافية تتمثل على الخصوص فيما يلي:[1]

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع؛
- الإعفاء من رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمارالمعني.

ثانياً- مزايا النظام الاستثنائي:

يتم منح الامتيازات في نظام الاستثناءات على أساس مرحلتين وهي مرحلة بدء الإنجاز للاستثمار، ومرحلة الانطلاق في الاستغلال، وهذا كما هو موضح فيمايلي:[2]

1- مرحلة بدء الإنجاز للاستثمار: تستفيد الاستثمارات المعنية من:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار؛
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة 0.2 % فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال؛

[1]- سالكي سعاد، دور السياسات المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة بعض دول المغرب العربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدوالي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الأقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011، ص ص159-160.

[2]- طالبي محمد، أثر الحوافز الضريبة وسبل تفعيلها في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افرقيا، العدد6، ص321.

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية، ولذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات الموجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة؛
- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.

2- مرحلة إنطلاق الاستغلال: بعد معاينة انطلاق الاستغلال تمنح المزايا التالية:[1]

- الإعفاء لمدة عشرة (10) سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) ومن الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) على الأرباح الموزعة، ومن دفع الجزافي(VE) ومن الرسم على النشاط المهني (Tap)؛
- الإعفاء لمدة عشر(10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكية العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار؛
- منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن أو تسهل الاستثمار مثل تأجيل العجز وآجال الاهتلاك .

تجدر الإشارة أنه في جولية 2006، تم إصدار نص جديد لتشجيع الاستثمار يعدل ويتمم الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار. ويؤسس هذا النص الجديد منظومة جديدةوتوسيعا للامتيازات نذكر من أهمها:

- تقليص الأجل الممنوح لوكالة تطوير الاستثمار من شهرين إلى شهر واحد لرد على المستثمر في حالة طلب مزايا إضافية من الوكالة ؛
- عدم التفرقة بين المستثمر الوطني والمستثمر الأجنبي وبين المستثمر العمومي والمستثمر الخاص وبين الشخص الطبيعي والشخص المعنوي بحيث يحظي كليهما بمعاملة عادلة ومنصفة؛

[1]- سالكي سعاد، المرجع السابق ص ص159-160.

- في حالة عدم التوصل عن طريق الجهات القضائية الجزائرية إلى تسوية مرضية للنزاع بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية يمكن لجوء المستثمر الأجنبي إلى هيئات التحكيم الدولية.

ويمكن الأشارة إلى أن قانون المالية لسنة 1996، والمادة138 من قانون الضرائب المباشرة، وكذا المادة 309 من قانون الضرائب قد تضمنت عدة مزايا للمستثمرين المنتجين والذين يصدرون سلعا وخدمات إلى الأسواق الخارجية نذكر منها:

– إعفاء الشركات القائمة بعمليات بيع السلع والخدمات للتصدير من دفع الضريبة المفروضة على أرباح المحققة بصورة مؤقتة لمدة(05) سنوات؛

- إعفاء الشركات من أداء الدفع الجزائي (VF) بصورة مؤقتة لمدة خمس سنوات؛

- إمكانية استفادة المصدر من تخفيضات بنسبة تقدر 50% تمنحها الشركات الوطنية للملاحة البحرية والجوية، وتلك تمنحها الموانئ في مجال نقل البضائع.

المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بالرغم من الجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر وتشجيع الاستثمارات الأجنبية إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المسجلة في البلاد لم تكن تتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات فقد كانت هذه الاستثمارات بعيدة كل البعد عن ماكان متوقعا من وراء التوسع في منح الحوافز الاقتصادية والقانونية والادارية ومن بينها نذكر المعوقات التالية:

أولاً– مشكلة العقار الصناعي:[1]

من أهم العراقيل التي تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هو مشكل العقار، فالعقار عامل مساعد جداً على استقرار المستثمرين حيث أن الإشكال يكمن أساساً في طول المدة الزمنية التي تستغرقها عملية رد هيئات منح قرار استغلال العقار(الهيئة المكلفة ولجنة

[1]– كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة آبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر 2011، ص102.

التنشيط المحلى لترقية الاستثمار على مستوي الشباك الوحيد) ومن أهم العراقيل التي تعترضه مايلي:

- ✓ طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق سنة؛
- ✓ تخصيص الأراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأية تهيئة أو في مناطق نشاط وهمية لعدم إنشائها بعد، نظراً لوجود نزاع حول ملكيتها؛
- ✓ عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط؛
- ✓ أمن المنطقة الصناعية.

وحسب تقرير مناخ الإستثمار صنفت الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال لسنة 2012 فيما يخص طول وتعقد إجراءات إستخراج التراخيص في المرتبة118 من مجموعة 178 دولة يشملها التصنيف وفي المرتبة 153 فيما يخص طول وتعقيدات إجراءات تأسيس مشروع.

ثانياً- مشكلة الاقتصاد الموازي:[1]

للسوق الموازية جملة من الآثار السلبية التي تؤثر على الأداء الإقتصادي من نمو وتطور، وهي أهم المخاوف لدى المستثمرين بسبب تأثيرها على حجم الاستثمار والفرص الإستثمارية، ففي هذه السوق تحطم أسعار منتجات المستثمرين الأجانب لوجود أسعار فيها أقل من أسعار السوق الرسمية.

وفي الجزائر كانت هذه الظاهرة وليدة للتحولات السريعة من اقتصاد منغلق مخطط مركزيا إلى اقتصاد تحكمه آليات السوق إضافة إلى الانفتاح على الاقتصاد العالمي مما أثر على النسق القيمي والسلوك الإجتماعي وأفرز أوجه نشاط لم تكن من قبل أدت إلى فتح مجالات جديدة للكسب، أخذت أغلبها الطابع الغير رسمي وغير المنظم دون أن يرافق ذلك توسعاً في

[1]- إيمان مودع، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير تخصص مالية مصرفية، جامعة اليرموك، 2010، ص84.

الأنشطة الإقتصادية الرسمية المنظمة بالقدر الذي يتيح فرصة عمل جديدة تناسب مستوى الزيادة الحاصلة في عرض العمل.

ثالثا- مشكلة الفساد: [1]

يعد الفساد ظاهرة عالمية ومتداخلة الجوانب، حيث عدت من أسباب انتشار الجريمة، وتشويه صورة البلد، فضلا عن كونها أداة لتقليص حجم وفعالية الاستثمار، وبالتالي إبطاء معدل التنمية وتتجلى أبرز مظاهر الفساد فيما يلي:

- الانحراف عن الالتزام بالقواعد القانونية؛
- استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة، بواسطة الاحتيال، والاختلاس، والابتزاز، والرشوة؛
- الاعتداء على المال العام، وكسب قروض من البنوك العمومية بفوائد منخفضة، وتسهيل حصول رجال الأعمال من القطاع الخاص على قروض بفوائد منخفضة ودون ضمانات، مقابل الحصول على جزء من القروض؛
- الاستيلاء على الممتلكات العامة عن طريق تزوير الأوراق الرسمية، واستئجارها لفترات زمنية طويلة بمبالغ زهيدة؛
- تسريب معلومات وبيانات رسمية لقاء الحصول على رشاوي؛
- شيوع ظاهرتي الغش والهروب الضريبي؛
- ضعف أخلاقيات المهنة، واضطراب منظومة القيم؛
- غياب مفهوم المساءلة وتحديد المسؤوليات نظرا لتمتع كبار المسؤولين، ورجال السياسة بحصانة تحميهم من المتابعات .

[1]- قويدري محمد، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية وأفاقها في الدول النامية مع الأشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص ص125.

رابعا- مشكلة التمويل: [1]

يعاني النظام البنكي الجزائري من ضعف ورداءة الخدمات المقدمة إذا صنف المؤشر في سهولة الأعمال لسنة 2012 فيما يخص الحصول على الإئتمان في المرتبة 150 من مجموع 183 دولة بعد الكثير من الدول العربية.

في بلد بحجم الجزائر يستوعب 38 مليون شخص، يقتصر الحضور البنكي على 28 مؤسسة بنكية ومالية منها:

- 6 بنوك عمومية، بما فيها الصندوق الوطني للادخار؛
- تعاضدية مالية معتمرة للقيام بالعمليات البنكية؛
- 12 بنكاً خاص؛
- 5 مؤسسات مالية، من ضمنها مؤسستين عموميتين؛
- مؤسستين للتأجير؛
- بنكا للتنمية في طور إعادة التنمية؛
- بنكاً خاصاً معتمداً لم يبدأ في النشاط بعد.

ومن بين أسباب ضعف أداءالجهاز البنكي الجزائري:

- نقص الكفاءة المهنية لدى البنكيين فيما يتعلق بالطرق الحديثة لتسيير القروض وتقييم المخاطر؛
- رداءة نظام المعلوماتية البنكية وبطء أنظمة المدفوعات؛
- طول المدة التي تأخذها دراسة ملفات القروض قبل الموافقة على منحها، وقد تكون الإجابة بالرفض في كثير من الحالات؛

[1]- ساعد بوراوى، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي(الجزائر، تونس، المغرب) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستيرفي العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة باتنة، 2008، ص165.

- ضعف مستوى الاستعدادية والجاهزية للاستثمار لدى البنوك الجزائرية، وهذا راجع لمفهومها الخاطئ الراسخ لدى القائمين على البنوك، وإنحصار نظرتهم إلى البنك على أنه مؤسسة فقط وليس سوق؛
- شدة الضمانات التي تطلبها البنوك لتغطية قروضها، والتي عادة ماتكون في شكل رهن رسمي للعقارات مبنية أوغير مبنية.

وتسعي الجزائر إلى تجاوز العقبات المتصلة بمناخ الأعمال والإستثمار بعد الإنتقدات التي وجهت لها من قبل البنك العالمي ومصاحبة من قبل فرع البنك العالمي لتحديد كافة المشاكل التي يعاني منها السوق الجزائرية، وحصر كافة المصاعب التي تواجهها في مجال جلب الإستثمارات، وتزويد الدوائر الرسمية الجزائرية من خلال هذه الخطوة آليات مرنة على المحك، تكفل تجاوز العقباتالبيروقراطية وإعطاء دفعة حقيقية لمؤسساتها ونسيجها الإقتصادي، عبر حل مشكلات تحويل الأموال والعقار وغيرها.

خامسا- مشكلة البيروقراطية:[1]

تعتبر أكثر الظواهر تثبيطا لعزائم المستثمرين المحليين وأقواها تنفيرا للمستثمرين الأجانب، فلا يمكن أن يحدث تطور ملحوظ في استقطاب رؤوس الأموال في ظل استفحال ظاهرة البيروقراطية المدمرة لكل مبادرة فردية كانت أم جماعية، وعندما يتعلق الأمر بالاستثمار الوطني والأجنبي.

إن قاعدة 51/49 التي أقرها القانون التكميلي أثارت نقاشا لم ينتهي بعد بين مؤيد لها ومعارض، حيث تعتبر هذه القاعدة غير ضرورية إطلاقا في حالة المشاريع الإستراتجية مثل الصناعات الغذائية، توزيع مياه الشرب، إدارة المطارات والموانئ وغيرها، أما باقي الصناعات فلا ضرر إطلاقا أن يحصل المستثمر الأجنبي على أعلى نسبة ممكنة من المشروع طالما أن الفوائد التي يتوقعها أي شخص أو أي بلد من الاستثمار الأجنبي المباشر كثيرة.

[1] – صالح فلاحي، تقيم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النهوض بالتنمية في الجزائر، أبحاث المؤتمر أثار الاستثمارات العامة وانعكساتها على التسغيل والاستثمار الاقتصادي، جامعةالحاج لخضر، باتنة، ص73.

سادسا- المعوقات الإدارية والتنظمية:

يواجه المستثمر في الجزائر عدة مشاكل إدارية وتنظمية أهمها:[1]

- ✓ عدم وضوح أحكام بعض النصوص القانونية وتطبيقها بصفة انتقائية ومتباينة من جهة إدارية إلى أخر؛
- ✓ غياب هيئة وطنية مكلفة بإدارة ومتابعة وتنظيم الاستثمارات الأجنبية فقط؛
- ✓ تداخل الصلاحيات بين مختلف الهيئات المكلفة بالاستثمار وعدم الشفافية، وتعدد الجهات الوصية؛
- ✓ تعقد وطول الإجرءات والوثائق المطلوبة لإنشاء المشروع؛
- ✓ ضعف البنية التحتية وعدم توفر الخدمات الأساسية للمستثمر في مواقع الاستثمار؛
- ✓ ثقل النظام الضريبي وشبه الضريبي، من حيث تعقد الإجراءات الجبائية وعدم الوضوح في التطبيق، وهو ما يترك المجال لتلاعب والتفسيرات الشخصية التي تؤثر على بيئة الاستثمار؛
- ✓ بطء وبيروقراطية الجهاز القضائي وعدم تخصص القضاة في مجال المنازعات الإستثمار.

[1]- ساعد بوراوي، المرجع السابق، ص163.

المبحث الثاني: مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر

تعمل الجزائر جاهدة لاستقطاب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويتضح ذلك خاصة من خلال سن القوانين وإزالة العراقيل الإدارية والبيروقراطية، وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر ومؤهلات الجزائر والجهود الترويجية التي تقوم بها الجزائر من أجل جلب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات الأجنبية.

المطلب الأول: الإيطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تبنت الجزائر مباشرة بعد إستقلالها عدة قوانين تتعلق بالإستثمار، ولكن المرحلة التشريعية الحاسمة بدأت منذ سنة 1990 وبدايت الإصلاحات الإقتصادية التي شملت جميع الجوانب بما فيها الإستثمار.

أولا: قانون 03- 11 المؤرخ في 26 أوت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض:

تم إلغاء القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض بموجب الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 الذي يسمح بإعادة النظر في تنظيم وسير القطاع البنكي خاصة فيما يتعلق بدور كل من بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض، وكذا عملية مراقبة البنوك والمؤسسات المالية إلى جانب قواعد الصرف وحركات رؤوس الأموال.

وأهم ماجاء في هذا الأمر فيما يخص تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر نذكر:[1]

- يسمح لغير المقيمين إنشاء بنوك ومؤسسات مالية لوحدهم أو بالمساهمة مع، مقيمين، حيث نصت المادة 84 و85 من الأمر رقم 03-11 أنه يسمح للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية أن تفتح فروعا لها في الجزائر شريطة أن تتم المعاملة بالمثل.
- السماح بتحويل المداخيل والفوائد وإعادة تحويل رؤوس الأموال وهذا مانصت عليه صراحة المادة 126 من الأمر رقم 03-11 رؤوس الأموال وكل النتائج والمداخيل

[1]- حنان شناق، تأثير الاستثمارات الأجنبية في قطاع الأدويةعلى الاقتصاد الجزائري، دراسة حالة شركة الكندي لصناعة الأدوية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في قسم علوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2009، ص100.

والفوائد والايرادات وسواها من الأموال المتصلة بالتمويل يسمح بإعادة تحويلها وتتمتع بالضمانات المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية التي وقعتها الجزائر.

ثانيا: قانون المحروقات رقم03/05 المؤرخ في مارس2005: [1]

إن قانون المحروقات المعدل يعتبر من أهم القوانين التي أصدرتها الجزائر وهذا من جانبآثاره الإيجابية على التنمية والاستثمار، ومن أسباب هذا القانون:

- تنويع صادرات هذا القطاع وبالتالي زيادة مداخيل الدولة؛
- توفير مناصب شغل جديدة؛
- زيادة استغلال المجال الطاقوي والموارد المائية وبتالي فتح العزلة على المناطق المحرومة لسكان الجنوب وذلك بإستثناء شبكة توزيع الغاز.

ومن أثاره الإيجابية:

- تغير الأوضاع التي تعاني منها الدولة كالبطالة ؛
- هشاشة اقتصادها ؛
- قلة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونقص التكنولوجيا، حيث يكون هذا التغير بالإنعاش الاقتصادي الذي يوفره استغلال الثروات الطبيعية.

لكنه لا يخلو من السلبيات فهو يتسبب في انتقال ثروات الدولة(الثروات والمنشئات الأساسية) إلى الشركات الأجنبية، وبالتالي استنزاف احتياطي المحروقات وحرمان الأجيال القادمة مما يؤدى إلى أستهلاك المنتجات المستوردة بدل المنتجات المحلية.

ثالثا: قانون الاستثمار لسنة 2006:

لقد تم إصدار الأمر 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتضمن استحداث تشريع منظم للاستثمار يعدل ويتمم الأمر 01-03 وقد جاء هذ التعديل ليعطي مجالا واسعاً لتعزيزالاستثمار، ومن الناحية التنظمية فقد أصبحت كل المسائل المتعلقة بالاستثمار تخضع

[1]- فاروق سحنون، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلى على الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير، تخصص التقنيات الكمية في التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010، ص25.

لثلاث مستويات أساسية، فعلى المستوى الاستراتيجي يبقي المجلس الوطني للاستثمار مخول بكل القضايا الإستراتيجية المرتبطة بالاستثمار، أما على المستوي السياسي أصبحت وزارة الصناعة وترقية الاستثمار مكلفة بإعداد السياسات والخطط الوطنية المتعلقة بالاستثمار ومتابعة تنفيذها، وعلى المستوى التنفيذي تبقي الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار تعمل من أجل تعزيز فرص الاستثمار المحلي والأجنبي، وتشير إلى أنه تم التأكيد مرة أخرى من خلال الأمر 06-08 على مبادئ أساسية جاءت وفق مايلي:

- مبدأ حرية الاستثمار؛
- إزالة كافة القيود الإدارية؛
- ضمان حرية تحويل رأس المال والعوائد المترتبة عنه والتأكيد على عدم اللجوء للتأميم؛
- مبدأ منح المزايا والحوافز المستحقة على الاستثمار.[1]

بالإضافة إلى ذلك هناك عدد من المراسيم الأخرى التي توفر المناخ المناسب للاستثمار ومنها:[2]

- **المرسوم التنفيذي رقم 08/07 المؤرخ في 11 جانفي 2007:** يحدد قائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثناة من المزايا المحدد في الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بترقية الاستثمار؛

- **المرسوم التنفيذي 08/98 المؤرخ في 24 مارس 2008:** يتعلق بشكل التصريح بالأستثمار وطلب ومقرر منح المزايا وكيفيات ذلك ؛

- **القرار المؤرخ في 20 فيفري 2008:** يحدد النسبة القصوي لمساهمة البنك أو مؤسسة مالية في رأس مال شركة تأمين أو إعادة التأمين بـ 15% من رأس مال هذه الشركة؛

[1]- علام عثمان، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الأشارة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014، ملتقي العربي الأول حول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، ص11.

[2]- سحنون فاروق، المرجع السابق، ص37.

- **المرسوم التنفيذي رقم 01/09 المؤرخ في 22 جويلية2009:** المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، أين تبنت فيه الجزائر موقفا حذراً من الإستثمار الأجنبي نظراَ للتغيرات التي أحدثتها في نظام الاستثمار الأجنبي.

المطلب الثاني: مؤهلات الجزائر في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر

تتمتع الجزائر بالعديد من المؤهلات التي هي بمثابة مقومات لإستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن إيجازها فيما يلي:

أولا: الموقع: الجزائر بلد إفريقي تتربع على مساحة تقدرب 2381741 كلم² وساحل طوله 1200 كلم ولها حدود مشتركة مع كل دول اتحاد المغرب العربي وغير بعيدة عن القارة الأوربية، فالجزائر هي الدولة الثانية بين بلدان العالم العربي من حيث المساحة والثانية على الصعيد الإفريقي بعد السودان.

كما تتميز الجزائر بكونها الملتقي الأفضل لثلاث عوالم (متوسطي، عربي، إفريقي)، إن هذا الموقع الإستراتيجي يسمح لها بإستمرارية تحسين إمكانياتها الاستثمارية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانيا: كبر حجم السوق:[1]إن السوق الجزائرية سوق إستهلاكية واسعة، يبلغ عدد السكان فيها حوالي 38 مليون نسمة تستورد ما قيمة40 مليار دولار سنة 2009، أما عن الناتج الخام فقد بلغ سنة2009 حوالي110 دولار، ويقدر نصيب الفرد من هذا الناتج 3.450 دولار.

وهذا قد ساهم الانفاق الحكومي في توسيع معلم السوق الوطنية للسلع والخدمات في السنوات الأخيرة ذلك بفضل برامج الإنعاش الاقتصادي (2002-2014) التي خصص لها مبلغ 442.9 مليار دولار، وقد أدي ذلك إلى ارتفاع معدل النمو الناتج المحلي الأجمالي من2% سنة 2001 إلى 4% سنة2012.

[1]- جديد روضة، أثر برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي، أبحاث المؤتمر أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكساتها على التشغيل والاستثمار والنموالاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الاورو مغاربي،جامعة سطيف الجزائر، ص132.

ومن ناحية أخري فإن الموقع الجيوستراتيجي للجزائر المجاور للاسواق الأوربية، الأفريقية والعربية يتيح فرصا أكبر للنفاذ بمختلف الأسواق الأوربية، الأمر الذي يعطي مجالا أوسع للمستثمرين في الجزائر من أجل تسويق منتجاتهم في مختلف الأسواق خاصة في ظل سعي الجزائر للانظمام إلى المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بقضايا التجارة حيث نسجل:

- ✓ انظمام الجزائر إلى اتفاقية المنظمة العربية للتبادل الحر.
- ✓ التوقيع المرتقب علي اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.
- ✓ العضوية المرتقبة في منظمة التجارة العالمية.

ثالث: استقرار الأوضاع الاقتصادية: تتمتع الجزائر بإستقرار اقتصادي نتيجة للاستقرار السياسي الذي تعيشه البلاد بعد العشرية السوداء التي عانت فيها الجزائر من وبلات الإرهاب خلال العقد الأخير من القرن الماضي، وتتضح الملامح هذا الاستقرار من خلال المجمعات الكلية التي تشير إلى حدوث تحسن كبير خلال الفترة حيث سجل مايلي:

- **تطور الناتج الداخلي الخام:** تطور قيمة الناتج الداخلي في الجزائر بشكل ملحوظ حيث تضاعف ليرتفع من 4123 مليار دينار جزائري سنة 2000 إلى مستوى 15569 مليار دينار جزائري سنة 2013.
- **تحسين معدل النمو الاقتصادي:** الملاحظ أن معدل النمو الاقتصادي تحسن خلال الفترة حيث أنتقل من مستوى 2% سنة2001 عندما يقارب 190 مليار دولار، وهذا بفضل ارتفاع أسعار المحروقات.
- **تحسين معدل البطالة والتضخم:** سجلت الجزائر خلال الفترة 2001-2014 انخفاض محسوس في معدل البطالة حيث قدر بـ10% سنة 2011 مقابل 28.8% سنة2000، وبقي معدل التضخم في مستوى مقبول قدر بـ 4.5%سنة2013 .
- **تكلفة موارد الطاقة:** تعتبر تكلفة موارد الطاقة من كهرباء وغاز بمثابة فرصة حقيقية لمن يستثمر في الجزائر بالنظر لإنخفاضها مقارنة بالعديد من دول المنطقة حيث تتراوح تكلفة

الغاز الطبيعي ما بين 0.18 إلى0.37 أورو/حراري، في حين تقدر تكلفة الكهرباء بـ1.14 أورو/ كيلو واط ساعة للمتوسط. [1]

- **احتياطات الصرف:** لقد قفزت احتياطات الصرف (بما فيها الاحتياطي من الذهب) للجزائر إلى مستويات جد مرتفعة بداية من عام 2005، حيث استقرت في سنة 2012 عندما يقارب 190 مليار دولار، وهذا بفضل ارتفاع اسعار المحروقات.
- **انخفاض المديونية الخارجية:** تراجعت الديون الخارجية في الجزائر، وهذا بعد التسديد المسبق لديونها في عام 2006، حيث ساهمت الاتفاقيات المبرمة مع الدول 16 العضوي في نادي باريس والبنوك العضوة في نادي لندن، إلى تخفيض المديونية الخارجية لها في نهاية 2006 لتبلغ 6 مليار دولار.[2]

رابعا: توفر البنية التحتية: وهذا ماعملت الدولة على توفيره في إطار مخططات الإنعاش الاقتصادي التي غطت الفترة مابين (2001-2014) وذلك من خلال استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع الاستثمار المحلي.

حيث تطورة البنية التحتية في الجزائر كثيرا ويظهر ذلك من خلال:

- يبلغ طول شبكة الطرق في الجزائر بـ1120309كلم²، أهمها الطريق السيار الشرق-الغرب الذي يربط شرق البلاد.
- يقدر عدد المطارات في الجزائر بـ36 مطار من بينها 16 مطار دولي تتوزع بين مختلف مناطق البلاد.
- يتم العمل على تطوير شبكة السكك الحديدية التي يقدر طولها حاليا بـ 39700كلم² بما في ذلك جزء مكهرب، علما أن أشغال الإنجاز جارية لتبلغ طول الشبكة 6000كلم بحلول 2017 على الصعيد الوطني.

[1]- علام عثمان، المرجع السابق، ص13.

[2]- رزقين عبود، نورة بيرى، محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من(الجزائر، تونس، المغرب)، دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة 1996-2014، مجلة رؤى اقتصادية، العددالسابع، ديسمبر2014، ص54.

فيما يتعلق بالبنية التحتية البحرية فيقدر عدد الموانئ في الجزائر بـ45 ميناء بحرى من بينها 11ميناء تجاري وميناءين للصيد وميناء واحد لترقبه و22000 اشارة بحرية.

النقل: متر واحد في الجزائر بطول 9.5 كلم مع ثلاثة امتددات بطول 9.4 كلم فيطور الإنجاز، تراموای(الجزائر العاصمة، وهران سطيف، 4فيطور الإنجاز ورقلة سيدي بلعباس – سطيف)[1]

خامسا: الموارد البشرية: تعد الجزائر منبع للموارد البشرية حيث لديها طاقات شابة ومؤهلة إذا أن54% من سكان تتراوح أعمارهم بين 25 و35 سنة، حيث أن 75% من الشعب الجزائري في سن التعليم كل سنة مقسمين كالتالي: 6805235 في التعليم المتوسط، 93900 في التعليم العالي، 464000 في التكوين المهني، كما أن الجامعات ومراكز التكوين تخرج سنويا مئات الآلاف من المتخرجين المؤهلين ففي سنة 2013 قدر عدد المسجلين في الجامعات بـ1314000 طالب وعدد المسجلين في مراكز التكوين المهني بـ 600000 متربص وفي مقابل ذلك يقدر الحد الأدني للاجور في الجزائر بـ 180 أورو فقط.[2]

6. الموارد الطبيعية: تزخر الجزائر بموارد طبيعية متنوعة وفي غاية من الأهمية من بترول وغاز وخامات الحديد والفوسفات وكثير من المعادن الأخرى مثل اليورانيوم والذهب وما إلى ذلك. وتعتبر هذه الموارد بمثابة أصول أساسية في الاقتصاد الوطني، وتلعب دوراً محوريا في مكانة البلد الجيوستراتيجية في المنطقة. وفي الحقيقة فإن ثرواتها المتمثلة في البترول والغاز وموارد اخرى بقيت غير مستغلة إلى حد كبير، وخاصة الفوسفات والحديد حيث تملك الجزائر منها احتياطات ضخمة.

ويعتبر قطاع الطاقة الأكثر استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالقطاعات الأخرى سواء كانت إنتاجية أو خدمتية، وتحتل الجزائر المرتبة الثالثة عالميا في تزويد دول العالم بالغاز الطبيعي، والرابعة في تزويد دول الاتحاد الأوربي والمهم الإشارة إلى أن بترول الجزائر sahara

[1]– جديد روضة، المرجع السابق، ص123.

[2]– الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، المرجع السابق.

blend API45,°oil ويحتوي على 0.1 من السلفر sulfur من أحسن الأنواع في العالم the highest quality in the world وتقدر احتياطات الجزائر المؤكدة من البترول بنحو 12.3 بليون برميل، ونحو 4.5 ترليون متر مكعب من الغاز الطبيعي وهي الثانية بعد نيجريا.

غير أن الاحتياطات ستنفذ في مدة عشر سنوات، ومن ثم يستوجب على كل من يهمهم الأمر في هذا البلد أن يشرعوا البحث عن البدائل المتمثلة في الطاقات المتجددة، الطاقة الشمسية والهوائية والنواوية.

عالميا تحتل الجزائر المرتبة18بين منتجين البترول، والمرتبة 12 بين مصدري البترول بقدرات تكرير تصل إلى 22 مليون طن سنويا.

بالنسبة للغاز الطبيعي فتحتل الجزائر المرتبة السابعة عالميا، فهي تعد ثالث مصدر للغازو 5 منتج لنفس المورد في العالم.[1]

كما تمتلك الجزائر موارد طبيعية أخرى مثل الفوسفات، الزنك، الحديد، الأورانيوم.

المطلب الثالث: الجهود الترويجية للاستثمار في الجزائر

تعد جهود الترويجية التي تضطلع بها حكومات الدول ضمن أهم مكونات واستراجيات استقطاب الاستثمار الأجنبي، وفي دول العالم العربية ومن بينها الجزائر تقع تلك المسؤولية بالدرجة الأولى على عاتق هيئات تشجيع الاستثمار وإن كانت تمتد لتشمل كافة الأطراف الأخرى المعنية، وتتركز غايتها الأساسية في زيادة حصة القطر من تدفقات الاستثمار الأجنبي، وتستخدم في سبيل تحقيق هذه الغاية مجموعة متنوعة من الأساليب نذكر منها:

أولا- الموقع الشبكي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

نظرا للدور المتزايد والأهمية البالغة التي تعرفها المواقع الشبكية على المستويين الإقليمي والعالمي في الترويج للاستثمار، كان من الضروري أن تقوم الجزائر بتطوير الموقع الشبكي

[1]- صالح فلاحي، المرجع السابق ص68.

للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (www.andi.dz) باعتباره من أهم التقنيات الحديثة للترويج للاستثمار والتي يمكن استخدامها بصورة مباشرة وسريعة، وهذا راجع إلى عدة اعتبارات منها:[1]

- ❖ أول وسيلة يلجأ إليها المستثمر للتعرف على الدولة المضيفة.
- ❖ من أقل الوسائل تكلفة مقارنة بالوسائل الأخرى.
- ❖ من أكثر الوسائل فعالية في نشر البيانات والمعلومات.

وعليه فإن موقع الوكالة على شبكة الانترنت يحتوي على العديد من المزايا التي يمكن أن تساعد في الترويج للاستثمار في الجزائر كونه يوفر ما يلي:

- ❖ تقديم موجز عام للجزائر(الموارد الطبيعية، السكان ومعدل النمو، المناخ...الخ)
- ❖ يقدم نشرة فصلية عن حجم وتوزيع الاستثمار في الجزائر(إحصائيات عن كل ثلاثي تخص الاستثمار في كل ولاية موزعة حسب القطاعات)
- ❖ كما يتيح الموقع إمكانية تحميل نماذج للتصريح بالاستثمار في الجزائر، وكذا دليل يساعد على الاستثمار في الجزائر كل الإجراءات وشكليات الاستثمار في الجزائر وفق آخر المستجدات.

ثانيا- الملتقيات الدولية بشأن فرص الاستثمار:

1- خلال سنة 2002 قامت الجزائر بعقد حوالي 24 ملتقى داخل البلاد بهدف الترويج للاستثمار في البلد، بالإضافة إلى استعراض مجالات أخرى منها إدارة أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسياحية، كما شاركت في ثلاث ملتقيات في فرنسا والبحرين بهدف الترويج للاستثمار في الجزائر، كما قامت الدولة ممثلة في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ورجال أعمال جزائرين بزيارتين لكل من تركيا وفرنسا وزيارة لكل من ليبيا وألمانيا وإيطاليا.[2]

2- خلال سنة 2005 عقدت الجزائر على مدار السنة 4 ملتقيات اقتصادية بهدف الترويج للاستثمار في البلاد، تناولت مواضيع عدة: تقديم البرنامج الوطني، وحث رجال الأعمال

[1]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات(2010)، ص104.

[2]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،مناخ الاستثمار في البلاد العربية، الكويت،2002، ص83.

الجزائرين المغتربين على الاستثمار المحلي، الخوصصة الإندماج في الإقتصاد العالمي، وتقنيات تسير المؤسسات، شارك في هذه الملتقيات جهات رسمية محلية وعربية ومنظمات إقليمية بالإستثمار والقطاع الإقتصادي بشكل عام.[1]

3- المؤتمر العاشر لرجال الأعمال العرب خلال الفترة 18- 19 نوفمبر 2006 تحت شعار "الجزائر ملتقى الاستثمار العربي" نظم لأول مرة في الجزائر بحضور أكثر من 350 رجل أعمال ومستثمر عربي يمثلون 15دولة عربية، حيث عرف هذا المؤتمر عرض العديد من الفرص الاستثمارية في مختلف المجالات لتشمل: قطاع السياحة، البنوك، التأمين، الزراعة، الأشغال العمومية، السكن، الصحة والتجارة...الخ.[2]

4- خلال العام 2009 انتهت الجزائر من إنشاء منطقة صناعية ببرج بوعريريج ، يتم تأهيل لإحتضان مشاريع استثمارية، كما يجرى العمل على إنشاء مناطق صناعية جديدة بتمويل حكومي، بالإضافة إلى عرض عدد كبير من فرص الاستثمار في إطار خطة استثمارية ضخمة قيمتها 286 مليار دولار.[3]

ثالثا- توقيع اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي:

لقد قامت الجزائر بالتوقيع والتصديق على العديد من الاتفاقيات التي تخص تجنب الازدواج الضريبي مع عدد من الدول الأجنبية والعربية، وذلك لتشجيع استقطاب رؤوس الأموال. كما هو موضح في الجدول رقم(**2- 1**).

[1]- ساحل محمد، تجربة الجزائر في مجال جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، دراسة تقيمية،أستاذ بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة البليدة، الجزائر ، ص37.

[2]- بلخير أحمد العربي، دور الاستثمارات العربية البينية في تحقيق التنمية بالإشارة إلى الجزائر 1990- 2009 رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2010- 2011، ص18.

[3]- المؤسسة العربية لضمان وائتمان الصادرات (2010)، المرجع السابق، ص108.

الجدول رقم(2- 1): اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي الموقعة بين الجزائر وبعض الدول

الدولة	تاريخ التوقيع	تاريخ المصادقة	صدورها في الجريدة الرسمية
الصين	06/11/2007	06/06/2007	رقم 40- 2007
كوريا	24/11/2001	24/06/2006	رقم 44- 2006
المانيا	12/11/2007	22/06/2008	لاقم 33-02008
النمسا	17/10/1990	28/05/2005	رقم 38- 2005
فرنسا	02/12/2003	07/04/2002	رقم24- 2002
البرتغال	10/03/2006	31/03/2005	رقم 24- 2005
روسيا	14/03/2006	03/04/2006	رقم21- 2006
اكرانيا	14/02/2002	19/04/2004	رقم27- 2004
المملكة العربية السعودية	19/12/2013	29/12/5015	رقم 01- 2015
البحرين	11/06/2000	14/08/2003	رقم 50- 2003
مصر	17/02/2001	25/03/2003	رقم 23- 2003
الكويت	20/04/2008 31/05/2006	20/07/2015 05/11/2008	رقم 42- 2015 رقم 66- 2008 يلغي ويعوض بلاتفاقية 47 رقم 42 ،2015
لبنان	26/03/2002	22/05/2006	رقم 35- 2006
عمان	09/04/2000	08/02/2003	رقم 10- 2003
قطر	03/07/2008	03/11/2010	رقم 70- 2010
اليمن	29/01/2002	26/02/2005	رقم 16- 2005

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تاريخ التصفح 2016/04/27 على الساعة 10:30

من خلال الجدول رقم(2- 1) يتضح أن الجزائر وقعت على العديد من الاتفاقيات مع دول الاتحاد الأوربي كونه الشريك الاقتصادي الأول بالنسبة إلى الجزائر، في حين أن الجزائر وقعت على اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي مع دول المغرب العربي بحكم التقارب الجغرافي وكذا

محاولة هذه الدول بما فيها الجزائر التأسيس لقيام تكتل اقتصادي يتمثل في إتحاد المغرب العربي.

الجدول رقم(2-2)عدد اتفاقيات الاستثمار الدولية الجزائرية في نهاية ماى 2014

الاتقافيات الاستمرارية	اتفاقيات الاستثمار الدولية الثنائية	اتفاقيات تجنب للازدواج الضريبي	اتفاقيات الاستثمار الدولية الأخرى	المجموع
عددالاتفاقيات	46	31	06	83

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، احصائيات 2013

المبحث الثالث: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2002-2014)

عرفت الفترة ما بين 2002-2014 عودة الاستقرار والأمن للجزائر بعد عشرية سوداء أدخلتها في أزمة اقتصادية واجتماعية وسياسية وهو ما كان السبب الرئيسي لضعف التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر اليها رغم التحفيزات المقدمة من الدولة، الا أن المستثمر الجزائري في مثل تلك الأوضاع لا يستطيع المخاطرة بأمواله، اضافة إلى البدء في تنفيذ برنامج الانعاش الاقتصادي لسنة2001 واعتماد جملة من التحفيزات والمزايا للمستثمر الأجنبي، وكذلك تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي وهو ما انعكس ايجابا على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر.[1]

المطلب الأول: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الفرع الأول: نمو تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

تعرف تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر تذبذبا واضحا وعدم الاستقرار من سنة إلى أخرى، وفيما يلي نتتبع حركة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

جدول رقم (2-3) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2014) **الوحدة: مليون دولار**

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
التدفقات الواردة	1065	633.7	881.9	1081.1	1795.4	1661.8	2593.6
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
التدفقات الواردة	2746.4	2264	2571	1499.0	1691.0	*1755.8	23627.7

Surce: http : www.andi. Dz

[1]- كريمة قويدري، المرجع السابق، ص77.

* القيمة المتوقعة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

الشكل رقم (2-1) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2014)

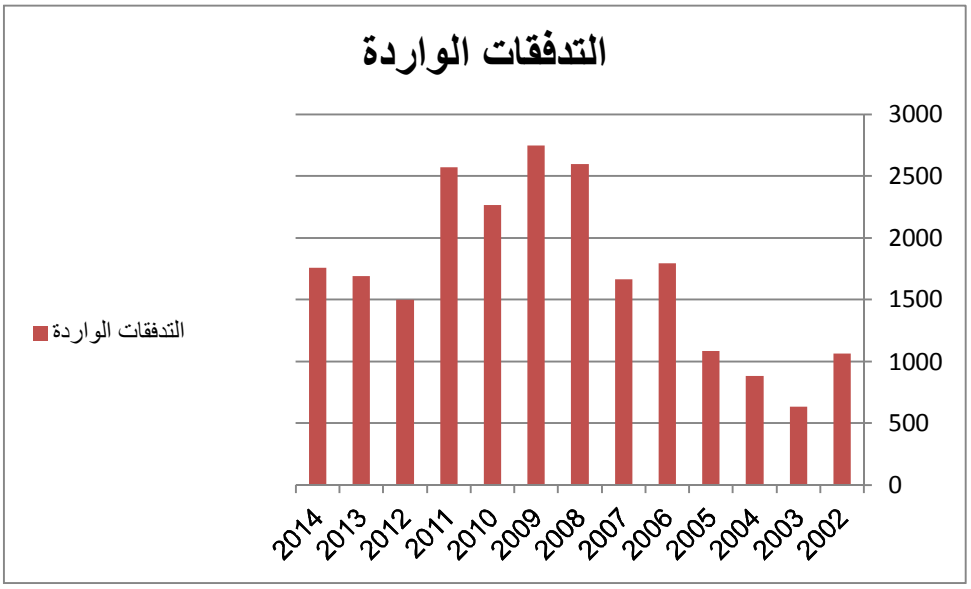

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(2-3)

عرفت الفترة ما بين (2002-2014) تذبذب في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أن الفترة 2003-2009 عرفت تزايد مستمر لتدفق الاستثمار الأجنبي ليتجاوز عتبة المليار دولار سنويا سنة 2005، ليبلغ اقصى قيمة له سنة 2009 حيث بلغ 2746.4 مليون دولار.

حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر انخفض مرة أخرى من 2746.1 مليون دولار في سنة 2010 ليبلغ 2264 مليون دولار ثم انخفاض إلى 2571 مليون دولار في سنة 2011 وعاود الارتفاع في سنوات 2012،2013،2014 حيث بلغ على التوالي:1499، 1691،1755.8 مليون دولار على التوالي وبصفة عامة يمكن القول أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر شهدت ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة 2002-2014.

الفرع الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2002-2014)

بعد التعرف على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، لا بد من معرفة نصيب كل قطاع من هذا التدفق وقدرته على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانيا : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية

الجدول رقم (2-4) : توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة(2002-2014) **الوحدة: مليون دينار جزائري**

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	المبلغ بمليون دينار جزائري	%	منصب شغل	%
الزراعة	9	%1.60	5495	%0.23	619	%54،0
البناء	95	%16.84	59713	%2.54	18675	%16,40
الصناعة	324	%57.45	1613708	%68.55	63928	%56,14
الصحة	6	%1.06	13573	%0.58	2196	%1,93
النقل	19	%3.37	12405	%0.53	1639	%1,44
السياحة	10	%1.77	462619	%19.65	14080	%12,36
الخدمات	100	%1.73	97145	%4.13	11242	%9,87
الاتصالات	1	%0.18	89441	%3.80	1500	%1,32
المجموع	564	%100	2354099	%100	113879	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، المرجع سابق، 25-04-2016.

1-الاستثمار في قطاع الصناعة:

يعتبر قطاع الصناعة من بين أهم القطاعات استحواذا على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة (2002- 2014) حيث احتل المرتبة الأول من حيث عدد المشاريع حيث تم التصريح بـ 324 مشروع استثماري أجنبي بقيمة 1613708 مليون دينار جزائري قدر بنسبة 57.45% من إجمالي التدفقات المصرح بها، حيث وفر هذا القطاع 63928 منصب شغل بنسبة تقدر بـ 14.56%.

ومن بين الصناعات التي تم الاستثمار فيها في مجال السكك الحديدية التي تتولاه المجموعة الأمريكية (جنرال موتور) وصناعة الأغذية التي عرفت انتعاشا كبيرا بدخول شركة (دانون) إلى السوق الجزائرية سنة 2002، ومن أبرز المشاريع التي أبرمتها الجزائر مؤخرا في مجال الصناعات التقنية نجد المشروع الجزائري الألماني الإماراتي لإنتاج مركبات عسكرية من نوع فورزفائت، بالإضافة إلى مشروع مصنع السيارات رونو- الجزائر بالشراكة مع الشركة الفرنسية لإنتاج السيارات.

2 – الاستثمار في قطاع الخدمات:

احتل قطاع الخدمات المرتبة الثانية بعد القطاع الصناعي في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث تم التصريح بـ 100 مشروع استثماري أجنبي بقيمة 402619 مليون دينار جزائري، وفر هذا القطاع 11242 منصب شغل بنسبة تقدر بـ 9.87%، ويحتوي هذا القطاع على فرص ومجالات استثمار عديدة خاصة في القطاع المالي مثل التأمين والبنوك.

3- الاستثمار في قطاع البناء:

احتل قطاع البناء المرتبة الثالثة بعد قطاع الخدمات في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشر حيث تم التصريح بـ 95 مشروع استثماري أجنبي بقيمة 59713 مليون دينار جزائري بنسبة تقدر بـ 2.54% من إجمالي التدفقات المصرح بها، ووفر هذا القطاع18675 منصب شغل بنسبة تقدر بـ 40.16 %.

4- الاستثمار في قطاع النقل:

احتل قطاع النقل المرتبة الرابعة من حيث استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث تم التصريح بـ19 مشروع استثماري بمبلغ قدر بـ 12405 مليون دينار جزائري بنسبة تقدر بـ 0.63% من إجمالي التدفقات المصرح بها، ووفر هذا القطاع1639 منصب شغل بنسبة تقدر بـ 1.41%.

5- الاستثمار في قطاع السياحة:

بلغ عدد المشاريع المصرح بها في هذا القطاع ب 10 مشروع استثماري بمبلغ قدر بـ 462619 مليون دينار جزائري قدرت بـ 16.65 % من إجمالي التدفقات المصرح بها، ووفر

هذا القطاع14080 منصب شغل بنسبة تقدر بـ 12.36% ومن أهم المشاريع السياحية نجد مشروع شركة الحامل لإنشاء مركب سياحي بسيدي فرج ومجمع سيدار السعودي لتأسيس قريتين سياحتين بالجزائر العاصمة.

6- الاستثمار في قطاع الفلاحة:

استقطب قطاع الفلاحة 9 مشاريع بمبلغ 5495 مليون دينار جزائري بنسبة تقدر ب 0.23% من اجمالى التدفقات المصرح بها خلال الفترة (2002-2014) بالرغم من الإمكانيات المتاحة في الجزائر ويرجع هذا إلى ضعف الحوافز القانونية والمتعلقة بالمردودية، ووفر هذا القطاع619 منصب شغل بنسبة تقدر 0.54%.

7- الاستثمارفي قطاع الصحة:

يعاني قطاع الصحة من التهميش حيث لم يستقطب سوى 6 مشاريع بمبلغ 13573 مليون دينار جزائري قدرت بـ 10.89% من إجمالي التدفقات المصرح بها خلال الفترة (2002-2014).

8- الاستثمار في قطاع الاتصالات:

حيث تم التصريح بمشروع واحد هو الشركة الكويتية تقدر قيمته 89441 مليون دينار جزائري بنسبة تقدربـ 3.80% من إجمالي التدفقات المصرح بها.

الشكل رقم (2-2) : توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2002-2014)

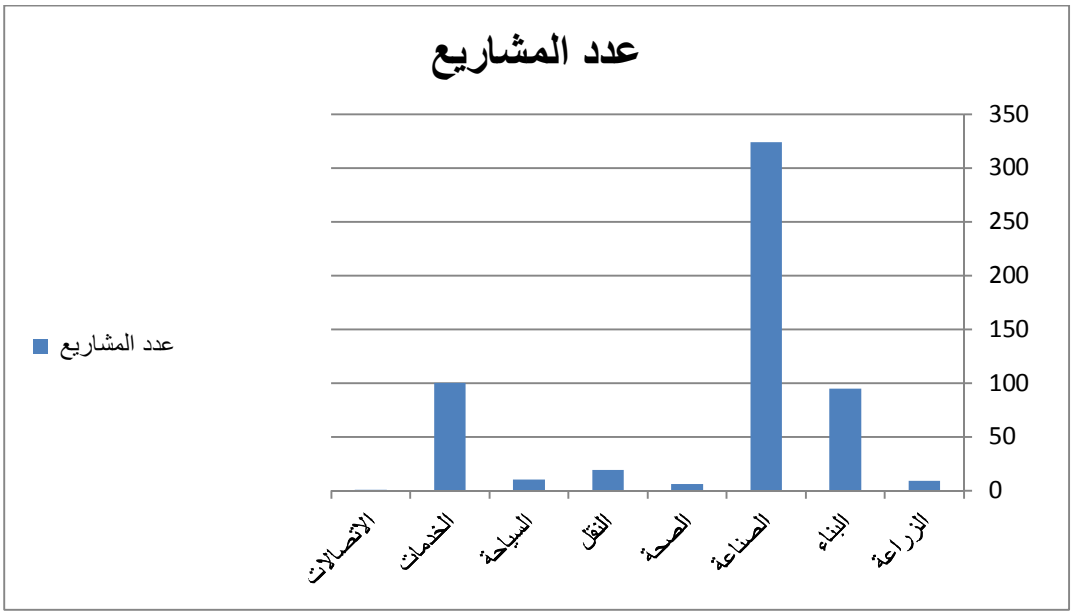

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(2-4)

ثالثا: تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر حسب القطاع القانوني

الجدول رقم (2-5) : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاع القانوني خلال الفترة (2002-2014) **الوحدة: مليون دينار جزائري**

الحالة القانونية	عدد المشاريع	%	القيمة /مليون دينار جزائري	%	مناصب شغل	%
الخاص	57833	%98.21	5604240	%54.03	805908	%38.76
العمومي	970	%1.6	3631213	%35.01	115278	%11.98
المختلط	85	%0.14	1137418	%10.97	40995	%4.26
المجموع	58888	%100	10372871	%100	962181	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مرجع سابق.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القطاع الخاص أحتل المرتبة الأول حيث استحوذ على أكبر عدد من المشاريع 57833 بمبلغ قدر بـ 5604240 مليون دينار جزائري بنسبة تقدر بـ 98.21% حيث وفر القطاع الخاص 805908 منصب شغل بنسبة تقدر بـ 38.76%.

أما القطاع العمومي فلقد استحوذ على 970 مشروع من إجمالي الاستثمارات بمبلغ قدر بـ 3631213 مليون دينارجزائري بنسبة تقدر بـ 1.65% ووفر 115278 منصب شغل بنسبة تقدر بـ 11.98%.

أما القطاع المختلط بين الخاص والعمومي فلقد أستحوذ على85 مشروع بقيمة تقدر بـ 1137418 مليون دينار جزائري ووفر 40995 منصب شغل بنسبة 4.26%.

رابعا: تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر حسب نوع الاستثمار

الجدول رقم (2-6): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب نوع الاستثمار خلال الفترة (2002-2014) **الوحدة: مليون دينار جزائري**

	عدد المشاريع	%	القيمة /مليون دينار جزائري	%	مناصب شغل	%
انشاء	34539	%58.65	5428481	%52.33	516730	%53.70
توسيع	23384	%39.71	4195623	%40.45	422789	%43.94
إعادة هيكلة	3	%0.01	479	%0.00	92	%0.01
إعادة تأهيل	830	%1.41	233979	%2.26	11102	%1.15
إعادة تأهيل وتوسيع	132	%0.22	514310	%4.96	11468	1.19%
المجموع	58888	%100	10372871	%100	962181	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطويرالاستثمار، المرجع السابق.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه تم تقسيم المشاريع الاستثمارية حسب نوع الاستثمار حيث تم توزيع 34539 مشروع على القطاع الإنشاء بقيمة تقدر بـ5996367 مليون دينار جزائري بنسبة تقدر بـ58.65%، ويليه استثمار التوسع الذي احتل المرتبة الثانية حيث استحوذ على 23384 مشروع بمبلغ إجمالي قدر بـ4195623 مليون دينار جزائري بنسبة تقدر بـ 40.45%.

أما إعادة تأهيل- وإعادة تأهيل وتوسيع، فلقد استحوذا على 830- 132 مشروع على التوالي بمبلغ إجمالي يقدر 233979،514310، بنسبة تقدر بـ2.26%،4.96% على التوالي.

أما إعادة الهيكلة فلقد استحوذ على 3 مشاريع فقط بمبلغ قدر بـ479 بنسبة تقدر 0.00%.

الشكل رقم (2-3): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب نوع الاستثمار خلال الفترة (2002-2014)

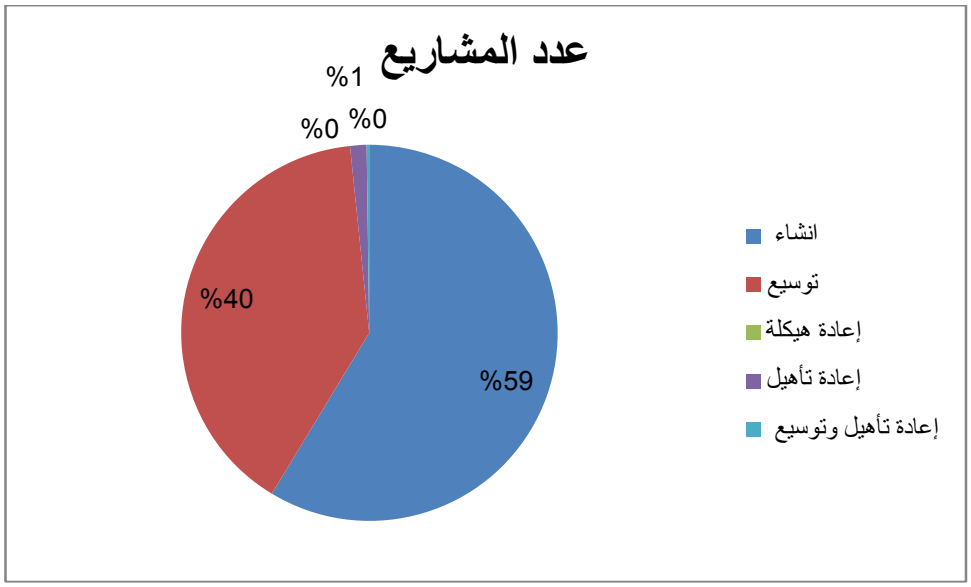

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(2-3)

المطلب الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة

لقد تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواء كانت دول أجنبية أو عربية، وقد يصنف نشاط بعضها ضمن مشروعات الشراكة، إلا أن أهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنفذ من قبل شركات متعددة الجنسيات MNE خاصة في قطاع المحروقات.[1]

والجدول التالي يوضح مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2002-2014).

[1]- لوعيل بلال، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2007)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الرابع، 2008، ص137.

جدول رقم(2-7): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الأقاليم المستثمرة خلال لفترة (2002-2014) **الوحدة: مليون دينار جزائري**

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	القيمة /مليون دينار جزائري	مناصب شغل
أوروبا	316	839295	66306
من بينها الاتحاد الاوروبي	238	519485	33175
آسيا	53	115219	7230
أمريكا	10	63172	2933
الدول العربية	171	1243455	35060
استراليا	1	2974	264
متعددة الجنسيات	13	89985	264
المجموع	564	2354099	113879

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، المرجع السابق.

تميز حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر بالارتفاع المتزايد من سنة إلى أخرى ويعود الفضل إلى ذلك للتسهيلات والحوافز والضمانات التي قدمتها القوانين المختلفة للمستثمرين، وكذا تحسين مناخ الاستثمار بالإضافة إلى الاتفاقيات والمعاهدات .

حيث نلاحظ من خلال الجدول أن الدول الأوربية تتصدر قائمة الدول المستثمرة في الجزائر من حيث عدد المشاريع خلال الفترة (2002-2014) بـ 316 مشروع منها 238 مشروع تابع للاتحاد الأوربي، وتأتي الدول العربية في المرتبة الثانية بـ 171 مشروع ثم الدول الأسيوية 53 مشروع وأمريكا 10 مشروعات أما الاستثمارات المتدفقة من قبل الشركات متعددة الجنسيات فلقد استحوذت على 13 مشروع في حين تحتل استراليا المرتبة الأخيرة بمشروع واحد فقط.

أما من حيث قيمة الاستثمار فقد تصدرت الدول العربية قائمة الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2014) بقيمة استثمار قدرت بـ 1243455 مليون دينار جزائري حسب إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، حيث تعتبر كل من مصر، الكويت، البحرين، المملكة العربية السعودية، من أهم الدول العربية المستثمرة في الجزائر، فيما احتلت الدول الأسيوية غير العربية المرتبة الثانية بمبلغ 115219 مليون دينار جزائري، تليها الشركات

متعددة الجنسيات بمبلغ قدر بـ مليون دينار جزائري89985 فيما احتلت الدول الأوربية المرتبة الرابعة باستثمارات قدرها839295 مليون دينار جزائري، تليها الولايات المتحدة الأمركية في المرتبة الأخيرة بمبلغ قدر بـ 63171 مليون دينار جزائري.

الشكل رقم(2-6): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة (2002-2014)

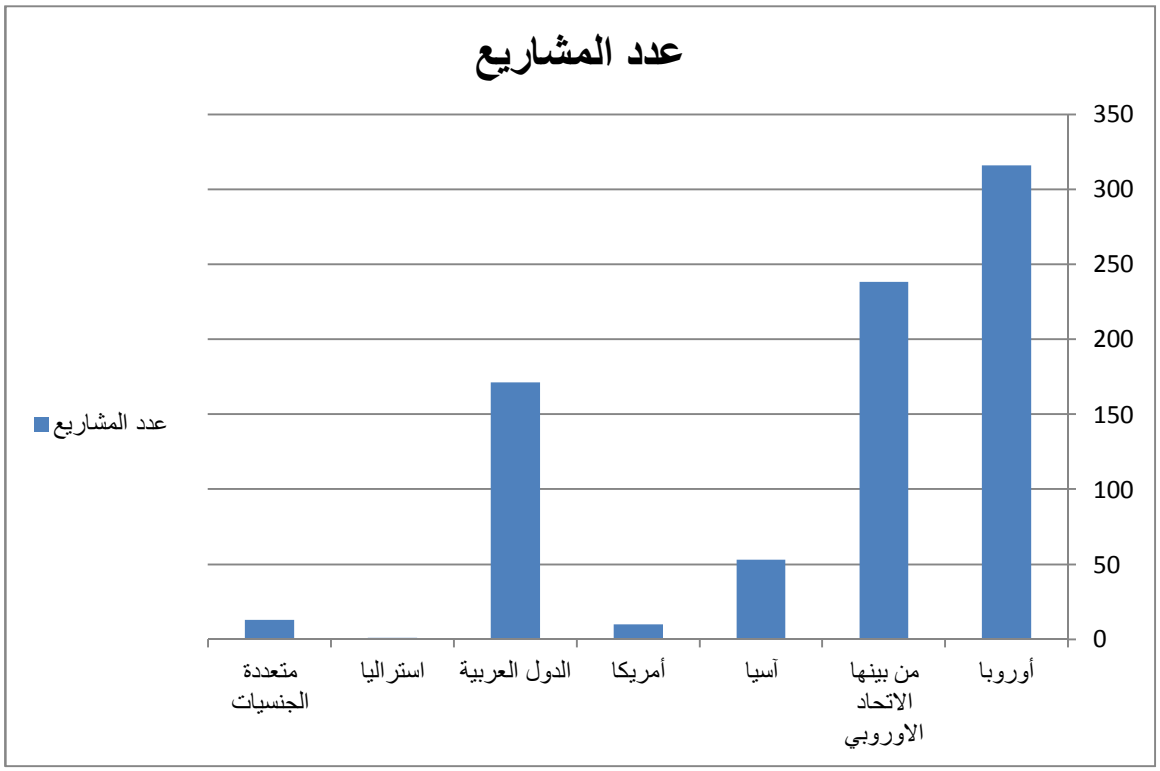

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(2-7)

خلاصة الفصل:

إن إهتمام الجزائر بالاستثمار الأجنبي المباشر في تزايد مستمرة، ويبدو ذلك جليا من خلال البرامج والإصلاحات المنتهجة من طرف السلطات الجزائرية في محاولة منها لتوفير المناخ الإستثماري الملائم، والتي تهدف إلى ترقية وتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات، التي تعتبر مجال خصبا لجذب الإستثمارات الأجنبية، خاصة في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وأيضا في قطاع الخدمات والتي بدورها توفر مناصب عمل جد معتبرة.

على الرغم من الجهود التي بذلتها لتحقيق التوازن للمتغيرات النقدية والمالي، وتحرير أوجه النشاط الاقتصادي، وتحديث الإطار التشريعي الناظم للاستثمار، إلا أن استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر يظل دون مستوى الطموحات والقدرات التي تزخر بها الجزائر، ذلك أن ثمة جملة من العوائق تؤثر سلبا على بيئة الأعمال وتطرد الاستثمارات الأجنبية.

الخاتمة العامة

إن الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا بحيث عرف هذ الاستثمار اهتماما من العديد من الدول في السنوات الأخيرة.

حيث ظهرت الحاجة اليه من طرف الدول السائرة في طريق النمو على غرار الدول المتقدمة نظرا لما له من فوائد اقتصادية واجتماعية تعود على البلد المضيف. فهو ليس مجرد تدفق لرأس المال الأجنبي فقط، ولكنه أيضا تقنيات إنتاجية متقدمة ومنتجات حديثة ومهارات ادارية وتنظيمية وخبرات فنية وتكنولوجيا عالية تفتقر لها الدول السائرة في طريق النمو، ونظرا لأهميته قدمت العديد من النظريات شرحا لأسباب هذه الظاهرة.

حيث سعت الجزائر إلى توفير بيئة ملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال اصدار عدة تشريعات وقوانين منظمة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كما قدمت جملة من الامتيازات وضمانات للمستثمر الوطني والأجنبي على حد سواء قصد تتبع وتطوير الاستثمار ، خصوصا أن الجزائر تعتبر ضعيفة جدا في مجال الاستثمار الأجنبي رغم الجهود التي بذلتها مما يدل على ضرورة الاهتمام أكثر بهذا المجال.

- **النتائج:**

ومن خلال دراستنا للموضوع، توصلنا إلى جملة النتائج التالية:

- يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر مصدرا حيويا للتدفقات المالية الدولية حيث أصبح البديل الرئيسي للإقتراض الدولي في تمويل النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة عامة، نظرا لما يوفره من خبرات إدارية وتنظيمية، نقل التكنولوجيا الحديثة.
- يعتبر قطاع المحروقات أكثر القطاعات استقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، أما خارج هذا القطاع فستحوذة الصناعة على هذا النوع.
- لقد أبدت الجزائر إرادة قوية وبذلت جهودا معتبرة لتطوير الاستثمار، وذلك من خلال سياسة الإصلاح الاقتصادي وسن مختلف التشريعات والقوانين وتخصيص الأموال اللازمة

له (برنامج دعم النمو، برنامج الإنعاش الاقتصادي)، هذه الجهود المبذولة حملت معها الكثير من الامتيازات والحوافز المشجعة على استقطاب الاستثمار الأجنبي.

- بالرغم من أن الجزائر استعادت تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية غير أنها لاتكفي وحدها لخلق مناخ استثمارى ملائم وجذاب للاستثمار الأجنبي، إذ أن المسائل المتعلقة بالعقار والتمويل والبيروقراطية تعد من أهم المعوقات أمام انسياب رؤوس الأموال إلى الجزائر.

- **نتائج إختبار الفرضيات:**

إنطلاقا من الفرضيات يمكننا حصر نتائج إحتبارها في العناصر التالية:

- الفرضية الأول: وهي مؤكدة، فالإستثمار الأجنبي المباشر يعتبر مصدر حيوي للتدفقات المالية الدولية، وله مكانة خاصة لتطوير اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، وذلك عن طريق رفع الإنتاجية وتشغيل الأيدي العاملة.
- الفرضية الثانية: وهي مؤكدة، ويعتبر المناخ الإستثماري في الجزائر محفز لإستقطاب الإستثمار خاصة بعد إصدار القوانين الإستثمار المختلفة التي تحفز الإستثمار.
- الفرضية الثالثة: وهي مؤكدة، تمتلك الجزائر مؤهلات جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن هذا الاستثمار لا يزال يهتم بالقطاع النفطي على حساب القطاعات الأخرى.

- **التوصيات:**

- ضرورة تطوير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار باعتبارها مؤسسة ترويجية للاستثمار.
- يجب على الحكومة الجزائرية أن تغير التوازن للتوجه الحيادي للاستثمار الأجنبي المباشر في مجال المحروقات وعلى أن يشمل القطاعات المنتجة الأخرى خاصة الفلاحة والسياحة.
- وضع الرقابة الدورية على وكالات دعم الاستثمار باعتبارها مؤسسة ترويجية للاستثمار.
- العمل على محاربة الفساد والبيروقراطية والعوائق الإدارية التي تقلل وتحد من فرص الاستثمار.
- السعي نحو جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المنتجة، وذلك لأن أغلب الاستثمارات الأجنبية تتوجه لقطاع المحروقات.
- ضرورة تشجيع كل انواع الاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا العالمية والتقليل من تكاليف الإنتاج.

قائمة المراجع

قائمـــــــة المراجـــــــع

أولا- الكتب

1. أبو قحف عبد السلام ، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، الدار الجامعية لنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2003.
2. أبو قحف عبد السلام ، السياسات والأشكال المختلفة الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2003.
3. أبو قحف عبد السلام ، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر، 1989.
4. جوزي جميلة، أسس الاقتصاد الدولي، النظريات والممارسات، ط1، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع ، 2013.
5. حامد عمرو ، إدارة الأعمال الدولية، ط1، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1999.
6. حمد حسين الجبوري عبد الرزاق ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التمية الاقتصادية، ط01، دار حامد للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن ، 2014.
7. خريوش حسني علي ، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، الشركة الدولية للتجهيزات والخدمات الهندسية والمكتبية، الأردن، 1999.
8. خلف فليح حسن ، التمويل الدولي ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
9. راغب الخطيب خالد ، التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات،ط1، دار البادية ناشرون وموزعون،2012.
10. سالم رشيد السيد، إدارة التمويل الدولي أسسه ونظرياته، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
11. صقر عمر ، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية طبع ونشر وتوزيع، 2000-2001.
12. عباس علي ، إدارة الأعمال الدولية، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2007 .
13. عبد الحميد عبد المطلب ، العولمة الاقتصادية،(منظماتها، شركاتها، تداعياتها)، (الإسكندرية، الدار الجامعية)،2006.

14. قدي عبد المجيد ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
15. كاكي عبد الكريم ، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية،ط1، مكتبة حسن العصرية للطباعة النشر والتوزيع، بيروت، لبنان،2013.
16. المطلب عبد الحميد، مبادئ وسياسات الاستثمار، ط1، الدار الجامعية الإسكندرية، 2010.
17. يحي سعيدي، الاستثمار الأجنبي المباشر، ط01، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص144.

ثانيا- المذكرات:

1. بورارى ساعد، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي(الجزائر، تونس، المغرب) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة باتنة، 2008.
2. جمال بلخباط، جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015.
3. خرافي خديجة، دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة مقارنة بين (الجزائر، تونس، المغرب)، لنيل شهادة دكتورا في العلوم الاقتصادية، فرع المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد،2015.
4. سالكي سعاد، دور السياسات المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة بعض دول المغرب العربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2011.
5. سحنون فاروق ، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلى على الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير، تخصص التقنيات الكمية في التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010.

6. شناق حنان ، تأثير الاستثمارات الأجنبية في قطاع الأدوية على الاقتصاد الجزائري، دراسة حالة شركة الكندي لصناعة الأدوية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في قسم علوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2009.
7. قويدري كريمة ، الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة آبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر 2011.
8. قويدري محمد، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية وأفاقها في الدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.
9. لخير أحمد العربي، دور الاستثمارات العربية البينية في تحقيق التنمية بالإشارة إلى الجزائر 1990- 2009 رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2010- 2011.
10. منصوري الزين، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر.
11. مودع إيمان ، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير تخصص مالية مصرفية، جامعة اليرموك، 2010.
12. يحي سعيدي ، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة ، الجزائر، 2006.

ثالثا- الملتقيات:

1. أونيس عبد المجيد ، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقي الدولي الأول حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 18/17 أفريل، الجزائر، 2006.
2. جديد روضة، أثر برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي، أبحاث المؤتمر أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الاورو مغاربي، جامعة سطيف الجزائر.

3. علام عثمان، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014، ملتقي العربي الأول حول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر.
4. فلاحي صالح ، تقيم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النهوض في بالتنمية في الجزائر، أبحاث المؤتمر أثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار الاقتصادي، جامعة الحاج لخضر، باتنة.

رابعا- مجلات:

1. رزقين عبود، بيري نورة ، محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من(الجزائر، تونس، محمد، تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة تقييمية، استاذ بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر.
2. ساحل طالبي محمد، أثر الحوافز الضريبة وسبل تفعيلها في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد6.
3. لوعيل بلال، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2007)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الرابع، 2008.

خامسا- التقارير:

1.المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات(2010).
2.المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في البلاد العربية، الكويت، 2002.

سادسا- المواقع الالكترونية:

1.الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارر، http : www.andi. dz

تم بحمد الله

الملخص:

تناولت الدراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وقد أظهر أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في تذبذب خلال فترة الدراسة (2002–2014) ولم يصل إلى مستوى تطلعات السلطات الاقتصادية في الجزائر بالرغم من الجهود المبذولة من خلال ترسانة من القوانين والمراسيم التي تتضمن تسهيلات إدارية وضريبية، إلا أن الواقع لم يعكس هذه التسهيلات فالإستثمار الأجنبي المباشر يواجه الكثير من العراقيل كالبيروقراطية والعقار الصناعي والفساد الإداري وضعف التمويل وآلياته، ويرتكز أغلب الإستثمار المتدفق للجزائر في قطاع المحروقات وبعض الصناعات بصورة محددودة.

الكلمات المفتاحية: استثمار أجنبي مباشر، مناخ استثماري.

Rèusmè

Cette ètude est realisè pour uraiter la rèalite des urestisseuent exteireurs eu algerie ce qui couduit à cauchure que lun restisseunent exterieur direct est un stable eutre la pèeiode 2002-2014 un algè leffont qu le jouvermeunent à un et pour aui ver à nun graud nounbre de lois qui faciliteut lun vers tisseunent exteuieur olirect eu caubattont la burecuncetie et orgari sauet la direction adnri nistratie et eu la counageont lin vers tissement dans le da un aio des lydrocaisur.